



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمة لخضر بالوادي



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم تجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

تأثير ازمة الكورونا على ميزان المدفوعات الجزائري

تحت إشراف الأستاذ:
بلحبيب عبد الكامل

إعداد الطلبة :
- أحمازي البشير
- هنله سمير

أعضاء لجنة التقييم

الصفة	الجامعة	الإسم واللقب
مقيم 01	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	د. زبيدي بشير
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	د. بلحبيب عبد الكامل
مقيم 02	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	د. بوسبيح صالح رحيمة

السنة الجامعية: 2021/2020



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمة لخضر بالوادي



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم تجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

تأثير ازمة الكورونا على ميزان المدفوعات الجزائري

تحت إشراف الأستاذ:
بلحبيب عبد الكامل

إعداد الطلبة :
- أحمادي البشير
- هنزله سمير

أعضاء لجنة التقييم

الصفة	الجامعة	الإسم واللقب
مقيم 01	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	د. زبيدي بشير
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	د. بلحبيب عبد الكامل
مقيم 02	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	د. بوصييع صالح رحيمة

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

سبحان الذي وهبنا العقل سبحانه الذي يستحق الشكر على نعمته وحده لا شريك له
والصلاة

والسلام على أشرف المرسلين خير الخلق الله أجمعين أما بعد
أهدي هذا العمل

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحته قدميها ووقرها في كتابه العزيز
(أمي الحبيبة)

إلى قدوتي في الحياة والذي لم يتهاون يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي
(أبي الموقر)

إلى من أتقاسم معهم أفراحي وأحزاني أخواتي الأغزاء
وإلى كل الأهل والأقارب

إلى من كانوا سنداً لي في كل خطوة في حياتي العائلة الكريمة

إلى كل الأساتذة الذين قدموا لي يد المساعدة

إلى كل أصدقائي ومعارفي الذين أحبهم واحترمهم

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه الخير
أنه نعم المولى ونعم النصير.

الإهداء

سبحان الذي وهبنا العقل سبحانه الذي يستحق الشكر على نعمته وحده لا شريك له
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين خير الخلق الله أجمعين أما بعد
إذا كان الإهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء، فالإهداء إلى التي على بساط الأوجاع
ولدتني وبأيدي الآلام ربنتني وبعيون التعب رحمتني وبصدر المشقات حمتني، إلى من
كان دعائها سر نجاحي، إلى التي بعثت من ضعفها قوة ومن أنوثتها رجلا، إلى مربية
القلب، وهبة الرب، وكمال الود أمي الحبيبة حفظها الله وجزاها أحسن الجزاء
إلى الذي انقذ عزمًا واتقد قوة، إلى الذي أنجب وربي الروح الطاهرة أبي العزيز
رحمه الله

إلى من أتقاسم معهم أفراحهم وأحزانهم إخوتي وأخواتي

وإلى كل الأهل والأقارب

إلى من تكاتفنا بها بيد جسر الود والحب إلى من سهرنا وكابدنا المشاق أصدقائي
الأغزاء

إلى كل من جال مفكرتي وسقط سموا من قلبي ولم تكتبهم مذكري

إلى كل من تصفح هذه المذكرة وانتفع بها وتذكرنا بدعائهم أهدىكم هذا العمل

راجيا من المولى عز وجل القبول والنجاح

الشكر والافتقار

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم، ويسرت لنا سبله، وأعتتنا على

تحصيله، وعلمتنا ما لم نعلم، الصلاة والسلام على خير المعلمين محمد سيد الخلق

وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

نتوجه بالشكر الجزيل والإمتنان الكبير لأستاذنا الفاضل " بلحبيب عبد الكامل "

لتوجيه لعملنا بإكليل من النصح والإرشادات فكان لنا خير معين وسند في إنجاز

هذا البحث رغم إنشغاله.

وأيضاً نتوجه لكل ما ساعدنا في إتمام هذا العمل

من قريب وبعيد.

" وشكراً "

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى دراسة وضعية واثار ميزان المدفوعات الجزائري في ظل جائحة كورونا كوفيد - 19 خلال 2019 و2020، وقد سعت الدراسة الى معرفة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة الجزائرية مع الازمة الاقتصادية.

لمعالجة هذه البحث إعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري لكل من ميزان المدفوعات وفيروس كورونا وما يتضمنها، أما الجانب التطبيقي استخدمنا المنهج التحليلي لتحليل المؤشرات المستخرجة من المواقع الرسمية لتغطية جوانب الموضوع بما يتلائم مع طبيعة المشكلة.

وقد توصلنا الى ان الازمة الصحية تبعتها ازمة اقتصادية وتأثير سلبي لميزان المدفوعات تمثل في عجز الميزان بنسبة 57%.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا، كوفيد - 19، ميزان المدفوعات، القطاع الاقتصادي.

Abstract

This study aims to examine the status and impact of the Algerian balance of payments under the coronavirus (COVID-19) pandemic during 2019 and 2020, and sought to identify the economic policies adopted by the Algerian state in response to the economic crisis.

To address this research, we have relied on the descriptive method to clarify the theoretical framework of the balance of payments and the coronavirus and its implications. As for the practical aspect, we use the analytical method to analyze the indicators extracted from official websites to cover the aspects of the issue in line with the nature of the problem .

We have concluded that the health crisis was followed by an economic crisis and a negative balance of payments effect of a 57% deficit.

Keywords: COVID-19, balance of payments, economic sector.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	الإهداءات
-	التشكرات
-	الملخص
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
أ-ث	مقدمة
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات وازمة كورونا	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات
03	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات
06	المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات
13	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وتحليله
16	المطلب الرابع: اختلال وتوازن ميزان المدفوعات
22	المبحث الثاني: مفاهيم حول فايروس كورونا
22	المطلب الأول: نشأة وتطور فايروس كورونا
23	المطلب الثاني: مفهوم فايروس كورونا
23	المطلب الثالث: طرق انتشار فايروس كورونا
25	المطلب الرابع: الآثار المترتبة من فايروس كورونا
30	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	
32	تمهيد
33	المبحث الأول: جهود الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات
33	المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات
34	المطلب الثاني: الإطار المؤسسي لترقية الصادرات خارج المحروقات

37	المطلب الثالث: وضع استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات
39	المبحث الثاني: واقع واحصائيات حول الرصيد والهيكل السلعي قبل وبعد كورونا
39	المطلب الاول: تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات قبل وبعد كورونا
39	المطلب الثاني: تحليل تطور الهيكل السلعي قبل وبعد كورونا
42	المبحث الثالث: الصعوبات والافاق والحلول
42	المطلب الاول: الصعوبات والآفاق
44	المطلب الثاني: الحلول
46	خلاصة الفصل
48	خاتمة
52	قائمة المصادر والمراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	شكل ميزان المدفوعات	01
39	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال 2020-2019	02
39	تطور الصادرات خلال 2020-2019	03
40	تطور الواردات خلال 2020-2019	04



مقدمة

شهد العلم في نهاية سنة 2019 ظهور فيروس كورونا المستجد في مدينة ووهان الصينية والذي ما لبث أن انتشر في باقي دول العالم مروراً بأوروبا وإفريقيا ووصولاً إلى الأمريكيتين، ليتحول إلى جائحة عالمية أصابت كل دول العالم بلا استثناء ليفوق عتبة الـ 80 مليون مصاب بنهاية سنة 2020 وأكثر من مليون ونصف وفاة، وفي ظل غياب أي لقاح أو علاج فعال للفيروس؛ وأمام سرعة الانتشار الكبيرة التي يتميز بها الفيروس الجديد لم تجد غالبية الدول من حل إلا فرض الحجر الصحي الشامل على مواطنيها، وهذا ما نتج عنه توقف شبه كلي للاقتصاد وتوقف غالبية النشاطات الاقتصادية كالنقل العام والخاص والخدمات بمختلف أنواعها وإغلاق المحلات التجارية وتعطل الإنتاج في العديد من المصانع والشركات.

وفي وسط حالة الخوف وتصاعد أجواء حالة عدم اليقين تحول هذا الاجتياح إلى أزمة صحية ستترك تأثيرات اقتصادية كبيرة وعميقة على معظم اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، ولكن التأثيرات الاقتصادية ستكون أكبر على اقتصاديات الدول النامية والجزائر كباقي الدول عانت على نحو حاد من التداعيات الإنسانية والاقتصادية لهذه الجائحة، فبالإضافة إلى الخسائر البشرية والتكاليف المالية الكبيرة المرتبطة بها تزامنت هذه الأزمة (جائحة كوفيد- 19) مع أزمة انهيار أسعار النفط الحادة التي لا تزال مستمرة منذ سنة 2014، أصبحت أكثر حدة سنة 2020.

فبسبب فرض الحجر الصحي الشامل في معظم دول العالم وغلق العديد من المصانع والمؤسسات أثرت هذه الحالة على التجارة الخارجية لجميع الدول، وقد سجل ميزان مدفوعات معظم الدول خاصة النامية والجزائر منها عجزاً، وفي ظل هذه الوضعية الاقتصادية الصعبة أصبحت المؤسسة الجزائرية تعمل في ظروف صعبة وتواجه العديد من العقبات والأعباء التي تهدد توازنها المالية.

1-الاشكالية

انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير أزمة كورونا على ميزان المدفوعات الجزائري ؟

2-الاسئلة الفرعية

وللإلمام ببحوثات بحثنا قمنا بتجزئة التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية:

-هل ستأثر أزمة كورونا على قطاع المحروقات بالجزائر ؟

-هل ستأثر أزمة كورونا على رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات ؟

-هل ستأثر أزمة كورونا على الهيكل السلعي لميزان المدفوعات ؟

3-فرضيات الدراسة

- يوجد اثر سلبي لازمة كورونا على قطاع المحروقات بالجزائر.
- يوجد اثر سلبي لازمة كورونا على رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات
- يوجد اثر سلبي لازمة كورونا على الهيكل السلعي لميزان المدفوعات.

4-أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة اهميتها من حساسية الوضع المتأزم الراهن الصحي والاقتصادي للعالم بعد انتشار جائحة فيروس كورونا كوفيد -19، ولاسيما على الصعيد المحلي الجزائري والذي يعاني فالاساس من عدد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، واثر ذلك ميزان المدفوعات.

5-اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:

- محاولة التعريف بالخطر الوبائي القائم المتمثل في جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 وتطوراته الحالية؛
- التعرف على أثر كورونا فايروس كوفيد - 19 لميزان المدفوعات الجزائري؛
- ايراز الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية للحد من الاثار السلبية الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد - 19.

6-أسباب إختيار الموضوع

- تم إختيار هذا الموضوع لعدة اسباب، نذكر اهمها:
- حاجة ومتطلبات البيئة الاقتصادية لمثل هذه الدراسات؛
- حدائة الموضوع في ميدان البحث العلمي في الجزائر؛
- طبيعة التخصص.

7-حدود الدراسة

- من أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المرجوة، تم رسم حدود لهذه الدراسة، يأتي ذكرها كما يلي:
- الحدود المكانية:** إقتصرت الدراسة الميدانية على الدولة الجزائرية؛
- الحدود الزمنية:** اقتصرت الحدود الزمنية للدراسة قبل وبعد كورونا أي 2019-2020.

8- منهج الدراسة

لمعالجة هذه البحث إعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري لكل من ميزان المدفوعات وفيروس كورونا وما يتضمنها، أما الجانب التطبيقي استخدامنا المنهج التحليلي لتحليل المؤشرات المستخرجة من المواقع الرسمية لتغطية جوانب الموضوع بما يتلائم مع طبيعة المشكلة.

9- صعوبات البحث

- من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إتمام هذا البحث هي:
- انعدام الدراسات السابقة التي ربطت بين متغيري الدراسة بشكل مباشر؛
- صعوبة الحصول على الاحصائيات والمؤشرات المتعلقة بسنة 2020؛
- عدم تطابق الاحصائيات في العديد من التقارير الدولية والوطنية والمواقع الرسمية.

10- هيكل الدراسة

يشتمل موضوع الدراسة على فصلين عرضت بطريقة تخدم الموضوع، وتعمل على توضيح الإطار النظري لكل من العنصرين الأساسيين للموضوع وهما ميزان المدفوعات وفيروس كورونا كوفيد - 19. فقد تناولنا في الفصل الاول مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات وفيروس كورونا كوفيد - 19، وقد تقسيمه الى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الاول ماهية ميزان المدفوعات، اما المبحث الثاني فتناولنا فيه الى مفاهيم حول فايروس كورونا.

اما الفصل الثاني فقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الاول تناولنا فيه جهود الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات، اما المبحث الثاني فسلطنا الضوء على واقع واحصائيات حول الرصيد والهيكلة السلعي قبل وبعد كورونا، وفي المبحث الثالث الصعوبات والآفات والحلول المتعلقة بأزمة كورونا كوفيد - 19.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول ميزان

المدفوعات وازمة كورونا

تمهيد

مع ظهور فيروس كوفيد-19 في أواخر عام 2019 في الصين واعتباره وباء عالمي من قبل منظمة الصحة العالمية، بدأت بوادر أزمة اقتصادية ومالية عالمية في الظهور جراء الاختلال الذي أصاب التجارة العالمية والانخفاض القياسي في أسعار النفط، حيث أدى الانتشار الكبير للإصابات والوفيات إلى عزلة الدول واتباعها لسياسات حمائية من خلال غلق المطارات والموانئ والحدود، وفرض قيود على النشاطات التجارية والقطاعات الاقتصادية وعلى حركة الأفراد في الداخل كذلك، وكل هذه الإجراءات أدت إلى تداعيات وأثار سلبية مست الاقتصاد الكلي في كل دول العالم بما فيها الجزائر.

سنسلط في هذا المبحث عن الجانب النظري لازمة كورونا وميزان المدفوعات حيث يعكس ميزان المدفوعات نتائج تفاعل المتغيرات الاقتصادية عالميا ومحليا.

❖ المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

❖ المبحث الثاني: مفاهيم حول فايروس كورونا

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

تسجل المعلومات والبيانات التجارية (التبادلية) الحاصلة بين الدول في ميزان المدفوعات الذي يعطي صورة واضحة على الوضعية الاقتصادية لدولة ما وذلك خلال السنة، فترصد كافة الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الاموال من وإلى العالم الخارجي.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

أولاً: نشأة وتطور ميزان المدفوعات

لم تنشأ الميزانية بمفهومها العلمي الراهن بل كانت بشكل بدائي حسب نمط معيشة مجتمع ذلك الوقت، حيث كان المجتمع في ذلك الزمان يعيش حياة قبلية بدائية، وبعد أن انتظم المجتمع بشكله الحديث أصبحت تقوم الحكومة بتسيير أمورها العادية من خلال صرف مجموعة النفقات والتفكير في تسيير الإيرادات و العمل على تحسين وضعية الموازنة العامة.

ويعتقد بأن الرومان هم أول السباقون في هذا الميدان، فهم أول من اضطروا إلى تنظيم وإدارة الدولة وبنفقاتها و هذا بسبب اتساع المنطقة الجغرافية للإمبراطورية، ويقال بأن الموازنة الرومانية كانت توضع لفترة زمنية قدرها 05 سنوات

وفي القرن 17 تسلم البرلمان الانجليزي الصلاحيات المالية المتعلقة بالضرائب وإنفاقها، وكانت سببا في تبلور فكرة الموازنة بمعناها العلمي الحديث وانتقلت بذلك من بريطانيا إلى سائر الدول وكانت فرنسا الدولة الأولى التي اقتبست فكرة الموازنة من بريطانيا كما أنها الدولة الوحيدة التي أدخلت عليها الكثير من التحسينات على اثر الثورة الفرنسية سنة 1789 ومن أهم التعديلات التي أدخلتها هي أن السلطة التشريعية أصبحت لا تقدر لمناقشة الواردات والنفقات والمصادقة عليها، وأصبح الحق لها لا يتعدى المصادقة على استعمال الاموال العمومية من قبل السلطة التنفيذية¹.

ثانياً: تعريف ميزان المدفوعات

هناك عدة تعريفات لميزان المدفوعات، نذكر منها:

¹ عتي لخضر، ميزان المدفوعات وأثاره على التجارة الخارجية دراسة حالة بلدان المغرب العربي من 1990 الى 2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص مالية وإدارة اعمال، جامعة وهران، 2010/2011، ص ص 7-8.

التعريف الأول: حيث عرفت بأنها: "وهو سجل احصائي للمحاسبة الكلية متضمنا تفاصيل كافة العلاقات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة- من أفراد أو شركات أو جهات حكومية، وبين غير المقيمين خلال الفترة الزمنية المحددة غالبا السنة (1)"¹.

التعريف الثاني: وعرفت كذلك بأنها: "عبارة عن سجل معاملات الدولة مع الدول الاخرى، اي يتم فيه تسجيل المعاملات بين المقيمين في تلك الدولة والمقيمين في بقية دول العالم ويتم التسجيل فيه بطريقة القيد المزدوج، اذ يكون لكل عملية جانبين هما جانب مدين وجانب دائن، الجانب المدين يسجل فيه المعاملات التي يترتب عليها مدفوعات نقدية للأجانب بمعنى مدفوعات من الدولة والجانب الدائن يسجل فيه المعاملات التي يترتب عليها متحصلات نقدية من الاجانب"².

التعريف الثالث: حيث عرفها صندوق النقد الدولي بأنها: "بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ويتألف من حساب السلع والخدمات، وحساب الدخل الأولي، وحساب الدخل الثانوي، وحساب الرأسمالي، والحساب المالي، ووفق نظام القيد المزدوج الذي يركز عليه ميزان المدفوعات، يسجل لكل معاملة قيدان، ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة"³.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا ان ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يخصص كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة بسنة واحدة، بين المتعاملين الاقتصاديين المقيمين في البلد المعني وبقية العالم، اي المتعاملين غير المقيمين، ويترتب على اساسه حقوق والتزامات على هذه الدولة.

ثالثا: أهمية ميزان المدفوعات

يعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذل فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصادية وطني وذلك للأسباب التالية⁴:

¹ Ghufuran Hatem Akwan AL-Juboori, **The Analysis of the Relationship between the Public Budget and the Balance of Payment in Iraq for the period (1991 to 2008)**, AL-Anbar University journal of Economic and Administration Sciences, Iraq, V 4, N 8, 2012.P p 109-110

² خالد فيحان رجا الدليمي، علي احمد درج الدليمي، العلاقة التبادلية بين المتغيرات النقدية وميزان المدفوعات في العراق للمدة 2004-2018، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 16، العدد 50، 2020، ص 268

³ الياس الشاهد، الحاج العربي منصور، دراسة العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2017 باستخدام نماذج اشعة الانحدار الذاتي VAR، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، المجلد 87، العدد 1، ص 116.

⁴ باحا خدة، جمعاوي مبروكة، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر من 1990 الي 2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016/2017، ص ص 36-37.

أ- يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة

إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة و تكيفه مع المتغيرات المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف... الخ؛

ب- يظهر القوة المحددة لسعر الصرف

إن ميزان المدفوعات يعكس قوة طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية؛

ج- يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة

حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، تخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية؛

د- تقيس الوضع الخارجي للدولة

حيث ان المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة. وهناك اهمية لميزان المدفوعات، وهي¹:

أ- يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات

تتعمق بالمبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير، أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات؛

ب- موازين المدفوعات تعكس درجة نمو اقتصاد الدولة

دراسة ميزان مدفوعات دولة ما يمكننا من التعرف على درجة نمو تلك الدولة، فالدولة المتقدمة الصناعية تكون السلع المصنوعة جزءا كبيرا من صادراتها أما الواردات فتتكون غالبا من المواد الخام والسلع الغذائية. عكس الدول النامية التي تكون معظم صادراتها من المواد الأولية وغالبا ما تعتمد في تصديرها على عدد محدود جدا من

¹ طوال هبة وآخرون، المرجع السابق، ص 4-5.

المواد الخام وربما تكون مادة واحدة، أما عن وارداتها فإنها تتكون غالبا من السلع المصنوعة وأحيانا بعض المواد الغذائية؛

ت-موازن المدفوعات في الدول تخدم العديد من الأغراض منها

- تتبع التغيرات في مركز الدولة، بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية، وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطن؛

- تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني، ولذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في أحجامها النسبية عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل والتوظيف؛

- تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية عمى العرض المحلي للنقود، ومن ثم على السياسات المالية والنقدية الواجب إتباعها؛

- إن عدم التوازن أو الاختلال في ميزان المدفوعات، يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

يقسم ميزان المدفوعات الى حسابات وموازن فرعية بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، الا ان جميعها يخضع نظريا لمبدأ القيد المزدوج حيث ان كل معاملة من المعاملات الدولية تسجل في الجانبين (الدائن والمدين)¹.

أولا: عموديا: ينقسم ميزان المدفوعات الى قسمين رئيسين هما²:

1- الجانب الدائن:

وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول العملة الاجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الاجانب؛

2- الجانب المدين:

وتسجل فيه كل عملية يترتب عليها خروج العملية الاجنبية من دولة الى اخرى وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة من قبل دولة اخرى.

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008، ص 15.

² الياس الشاهد، الحاج العربي منصور، المرجع السابق، ص 116.

ثانيا: أفقيا: حيث ينقسم ميزان المدفوعات الى الموازين أو الحسابات التالية:

1- حسابات العمليات الجارية (السلع والخدمات)

ويسمى ايضا حساب الدخل، وذلك لأنه يشمل كافة المعاملات الدولية التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بالزيادة أو النقصان، ويعتبر حساب العمليات الجارية اهم بنود ميزان المدفوعات لأنه يسجل حركة السلع والخدمات (الصادرات والواردات) التي تمثل اهم العلاقات الاقتصادية الخارجية لأي دولة¹، ويشمل جميع المعاملات المنظورة (الميزان التجاري) والمعاملات الغير منظورة (ميزان الخدمات) وكذا حساب التحويلات من جانب واحد.

أ- المعاملات المنظورة (الميزان التجاري)

❖ المعاملات المنظورة:

وتشمل على الصادرات والواردات السلعية، بما في ذلك الذهب غير النقدي، الذي يتم تبادله بين المقيمين وغير المقيمين وعلى حين تكون الصادرات مقومة بالقيمة فوب F.O.B أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة، فإن الواردات تقوم بالقيمة سيف C.I.F أي قيمة السلعة في ميناء الوصول ويوصي صندوق النقد الدولار في هذا الشأن أن تكون كل من الصادرات والواردات مقومة بالقيمة F.O.B وذلك حتى يمكن تمييز قيمة السلعة ذاتها عن قيمة الخدمات المتعلقة بها نقلا وتأمينا. ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع اصطلاح "ميزان التجارة المنظورة" ويقال أن الميزان في صالح الدولة أي موافق Favorale، إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أثناء الفترة التي يعد عنها ميزان المدفوعات تفوق قيمة الواردات منها أي يوجد فائض Surplus. كما يقال أن الميزان في غير صالح الدولة أي غير موافق Un Favorale إذا كانت قيمة الصادرات لسلعية أقل من قيمة الواردات منها)².

ويرتبط تطور الميزان التجاري لدولة ما بعاملين أساسيين، هما³:

-الفروق الهيكلية بين الدولة وشركائها الاقتصاديين والماليين، والتي تترجم من خلال الفروق بين معدل نمو الناتج المحلي الخام بين الدولة المعنية وشركائها التجاريين؛

¹ قنات مفيدة، جعريط ابتسام، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016/2015، ص 56.

² محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص 71.

³ أمال باب، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2017، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 8 ماي 1945، قلعة، 2018/2017، ص 43.

- العامل الثاني هو تنافسية الاقتصاد الوطني والتي تقاس عن طريق الفرق بين معدل نمو الانتاجية الاجمالية الوطنية للاقتصاد الوطني وبقية الدول التي تتعامل معها.

❖ المعاملات غير المنظورة:

يتكون هذا البند من صادرات ومستوردات الدولة من الخدمات المختلفة كخدمات النقل والسياحة والأصول المحلية العاملة في الخارج والأصول الأجنبية العاملة في الداخل وتعامل إيرادات الدولة المحلية من أصولها الموظفة في الخارج كخدمة لأن الدول المضيفة لهذه الأصول تستفيد من استخدام خدمات رأس المال المحلي، وبالمثل فإن مدفوعات الدولة المحلية مقابل استخدامها للأصول الأجنبية تصنف كخدمات. ومن أهم بنود التجارة غير المنظورة أو الخدمات يمكن حصرها في خدمات النقل، وخدمات التأمين، وكذا حقوق الملكية التجارية والصناعية والفنية، والسياحة وعوائد الاستثمار والنفقات والمتحصلات الحكومية. إضافة إلى دخل الاستشارات الذي يمثل خدمات قدمها رأس المال الأجنبي إلى الدولة أو خدمات قدمها رأس المال المحلي للخارج، فالخدمات التي تقدمها الدولة للخارج تقيّد في الإيرادات، أما الخدمات التي تحصل عليها الدولة من الخارج تقيّد في المدفوعات، ويمثل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات التمويل الواردات رصيد ميزان الخدمات¹.

ومما تجدر الإشارة إليه ان 70% من التجارة الدولية هي تجارة الخدمات والتي تشمل خدمات النقل والرحلات الى الخارج والاستثمارات الخارجية وغير ذلك².
ومن أهم ما تشمل عليه هذه المعاملات ما يلي³:

- **خدمات النقل:** وتتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات (النقل البري، البحري، الجوي) التي تؤديها الدولة إلى غير المقيمين (دائن) أو يؤديها الخارج إلى مقيمين (مدين). وتشتمل أيضا على أجور شحن البضائع وثمان تذاكر السفر وبنود أخرى مثل رسوم الموانئ ونفقات صيانة السفن والطائرات وتمويلها بالوقود... الخ؛

¹ نوفل بلول، اثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائر دراسة مقارنة مع مجموعة نـت الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2017/2018، ص 55.

² ناصري نفيسة، اثر تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة على ارصدة ميزان المدفوعات لعينة من دول MENA، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، المجلد الخامس، العدد 3، ديسمبر 2019، ص 234.

³ بن جودي جمعة، اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1995/2009، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص ادارة الاعمال والتجارة الدولية، جامعة المسيلة، 2011/2012، ص 33-34.

- **التأمين:** ويشمل كل المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع التأمين (نقل بضائع، حياة، حوادث...) . ما في ذلك إعادة التأمين؛

- **الرحلات إلى الخارج:** وتشمل مصروفات المسافرين سواء للسياحة أو الدراسة أو العلاج أو العمل وتقدر القيمة هنا في الغالب على أساس متوسط يومي لمصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو اعتمادا على ما قد تقدمه من أجهزة الرقابة على الصرف الأجنبي من بيانات؛

- **الدخول من الاستثمارات الخارجية:** وتشمل العائد الأصول المستثمرة في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة (فوائد وأرباح من فروع وشركات تابعة في الخارج أو دخل ناشئ عن عقارات تجارية... الخ) أو أرباح أسهم أو فوائد قروض أو سندات؛

- **العمليات الحكومية:** وتتضمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة بالناحية العسكرية (المساهمة في صيانة القوات المسلحة في الخارج، مصاريف قوات في نطاق اتفاقية الدفاع المشترك) أو غير العسكرية (المساهمة في نفقات المنظمات الدولية، فوائد القروض العامة، مصروفات البعثات الدبلوماسية وغيرها.. الخ)؛

- **الخدمات الأخرى:** وتشتمل على بنود مثل الدخل المكتسبة من العمل بالخارج (لغير المهاجرين)، العمولات التجارية، مدفوعات البريد والهاتف، والتلغراف والتلكس، الدعاية، إيجار الأفلام، عوائد عن الحقوق الأدبية... الخ.

❖ **حساب التحويلات من طرف واحد:**

وتسجل فيه المعاملات الخاصة بالهبات والهدايا والمساعدات التي تقدم للأجانب والتي تسجل في الجانب المدين وقد تكون تحويلات عينية او حقيقة وكذلك المساعدات والهدايا التي تحصل عليها الدولة من الاجانب وتسجل في الجانب الدائن وتسمى احادية الجانب كونها تفتقر الى المقابل الواجب تحديده لاتمام عملية المبادلة وبالتالي لا يترتب على هذه التحويلات التزام من قبل الدولة المرسل اليها¹، وقد تم تقسيم حساب التحويلات من طرف صندوق النقد الولي الى بندين، وهما²:

- **الهبات الخاصة:** وتشمل كل من تحويلات الافراد والمنظمات نقدية كانت او عينية، تحويلات المهاجرين من الخارج الى بلادهم الاصلية؛

¹ ناصري نفيسة، المرجع السابق، ص 234.

² نوفل بعلول، المرجع السابق، ص 56.

-**الهبات العامة:** وتتضمن كل من التعويضات (يعتبرها صندوق النقد الدولي هبات اجبارية)، بالإضافة الى الهدايا بأنواعها سواء كانت سلع او خدمات او شيكات للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية او حقوق مالية من والى بقية دول العالم دون مقابل.

2-حساب رأس المال:

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ عليها أصول وخصوم الدولة خلال فترة الميزان، فهي تدخل كافة حركات رؤوس الأموال بين دولة وبقية دول العالم وكذلك التغير في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة¹، وينقسم هذا الحساب الى:

أ-حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل:

وهو الحساب الذي يتضمن التدفقات الرأسمالية التي يطول أمدها أكثر من سنة، اي تستحق السداد بعد سنة فأكثر، وهي تشمل بدورها على²:

❖ القروض طويلة الأجل:

(تستحق السداد بعد أكثر من سنة، خمس سنوات، عشر سنوات.. الخ) وأقساط سدادها، سواء تلك الممنوحة إلى الأجانب أو الممنوحة من الأجانب، وهذه تكون عادة إما من مصادر حكومية أو خاصة أو مؤسسات وهيئات دولية وتسجل القروض طويلة الأجل التي يمنحها الأجانب إلى البلد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، كما تسجل قيمة سداد أقساط القروض الوطنية التي يمنحها البلد إلى الخارج في الجانب الدائن كذلك. إما القروض طويلة الأجل التي يمنحها البلد إلى الأجانب فتسجل في الجانب المدين. كذلك تسجل في هذا الجانب أقساط الدين الأجنبي الذي يقوم البلد بسداده إلى الأجانب؛

❖ الاستثمار المباشر:

ومقياس هذا الاستثمار يتمثل في، صافي رأس المال في خارج الدولة وفي داخلها لتولي وممارسة السيطرة والرقابة على الأصول. على سبيل المثال: فإن قيام إحدى الشركات ببناء مصنع جديد لصناعة السيارات في دولة أخرى أو شراء شركة قائمة في دولة أخرى، فإن هذه العمليات تمثل استثمار مباشر في ميزان المدفوعات للدولة المعنية. وعندما تخرج التدفقات الرأسمالية من الدولة المعنية، فإن قيود رصيد التسديدات ستمثل تدفقا نقديا سالبا،

¹ عقي لخضر، المرجع السابق، ص 13.

² نوفل بعلول، المرجع السابق، ص 58.

وبالمقابل فإذا قامت إحدى الشركات الأجنبية بشراء شركة في الدولة المعنية، فإن ذلك يمثل تدفقات رأسمالية وأن قيود رصيد التسديدات سيكون تدفقا نقديا موجبا؛

❖ الاستثمار في الأوراق المالية:

مثل شراء الأسهم والسندات من جانب المقيمين خلال تعاملهم في الأسواق المالية العالمية، وكذلك استثمار غير المقيمين لأموالهم عن طريق شراء أسهم الشركات العاملة في البلاد أو السندات التي تصدرها جهات حكومية أو بنوك وطنية مقيمة.

ب- حساب رؤوس الاموال قصيرة الأجل:

ويقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أي لمدة تقل عن سنة، وتفيد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج في الجانب المدين أما تحركات رؤوس الأموال للداخل تسجل في الجانب الدائن وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لعدة أسباب منها¹:

- الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة؛

- اختلاف مستويات أسعار الفائدة؛

- لغرض المضاربة، فمثلا عندما يتوقع المضاربون ارتفاع سعر عملة ما فإنهم يحولون أموالهم للبلد صاحب العملة المتوقع ارتفاع قيمتها ثم يبيعون مشترياتهم من العملة إذا ما تحققت توقعاتهم والعكس.

3- ميزان حركة الذهب والنقد الاجنبي (حساب التسويات الرسمية):

الغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية كالذهب، العملات القابلة لتحويل، حقوق السحب الخاصة، تتم تسوية المدفوعات عن طريق العملات الأجنبية أو الذهب، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب أو عملات قابلة للتحويل إلى الخارج أو بطلب قرض، كما يمكنها في حالة وجود فائض بزيادة احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة من الخارج أو تقديم قروض².

¹ جيات عادل، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 2000-2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018، ص ص 9-10.

² بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والاسواق، جامعة عبد الحميد ابن بادس، مستغانم، المجلد 3، العدد 2، 2016، ص

4- السهو والخطأ

إن إعداد تقديرات الميزان المدفوعات وفقاً لمبدأ القيد المزدوج الوصول لتعادل بين القيود الموجبة والسالبة، لكن قد يحدث أن تكون القيمة التي نحصل عليها المجموع البنود في الجانب الدائن غير مساوية للقيمة التي نحصل عليها في جانب المدين، والتي قد تكون راجعة لسهو أو خطأ أو حتمية فرضتها ضرورة الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن بعض مشترياتها مثل ما يتعلق بالأسلحة العسكرية وفي هذه الحالة تظهر الحاجة لهذا الحساب ليعادل بين الجانبين، ولقد جرت العادة عند عرض بيانات ميزان المدفوعات إظهار بند مستقل لحساب السهو والخطأ، ويكون مكان هذا القيد هو الجانب الأقل سواء كان دائن أو مدين ويعرف هذا الحساب أيضاً بحساب التعديلات لأنه يعادل بين جانبي ميزان المدفوعات¹.

بناءً على ما سبق، يمكن تصور شكل ميزان المدفوعات كما يوضحه الشكل التالي:

الجدول رقم 01: شكل ميزان المدفوعات

نوع الحساب	دائنا	مدين	صافي الدائن + او المدين -
I- حساب العمليات الجارية			
1- الميزان التجاري			
- الصادرات السلعية			
- الواردات السلعية			
2- ميزان الخدمات			
- خدمات النقل			
- التأمين			
- الرحلات إلى الخارج			
- الدخول من الاستثمارات الخارجية			
- العمليات الحكومية			
- الخدمات الأخرى			
3- ميزان التحويلات (مدفوعات من جانب واحد)			
- الهبات العامة			
- الهبات الخاصة			

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2005، ص 68.

			<p>II- حساب العمليات الرأسمالية</p> <p>1- حساب رؤوس الاموال طويلة الاجل</p> <p>-قروض طويلة الأجل</p> <p>-الاستثمار المباشر</p> <p>-الاستثمار في الاوراق المالية</p> <p>2- حساب رؤوس الاموال قصيرة الاجل</p> <p>-قروض قصيرة الاجل</p> <p>III- حساب الاحتياطات الرسمية</p> <p>IV- حساب السهو والخطأ</p>
--	--	--	--

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وتحليله

أولاً: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

تأثر طابع ميزان المدفوعات بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة، خلال مراحل نمو الاقتصاد الوطني، لذا نجد انه يتأثر بالمتغيرات المؤثرة في نمو الاقتصاد ونذكر منها¹:

❖ التضخم

يؤدي بدوره لارتفاع الأسعار المحلية، التي تصبح أعلى نسبياً مقارنة بالأسعار العالمية، ما يجعل الصادرات تنخفض وتزداد الواردات في نفس الوقت، نظراً لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية؛

❖ الاختلاف في سعر الفائدة

يؤدي التغير في سعر الفائدة أثراً على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة لخروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى

¹ طوال هبة وآخرون، سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، المجلد 2، العدد 2، 31 ديسمبر

تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالم للاستفادة من الفرق بين السعرين؛

❖ معدل نمو الناتج المحلي

يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية، والمقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية محددة بسنة، أو هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل، سواء أكانت وطنية أم أجنبية لا تميز بينيا، وزيادة الدخل في الدولة يؤدي لزيادة الطلب على الواردات والعكس (الانخفاض) يؤدي لانخفاض الطلب على الواردات.

❖ سعر الصرف والعرض والطلب على العملة:

لميزان المدفوعات علاقة وثيقة بالعرض والطلب على العملة، وبين سعر صرفها حيث ان زيادة كمية المعروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها تؤدي لانخفاض سعرها. بمعنى انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى، مما يترتب عليه حدوث تخفيض الكمية المعروضة من العملة وزيادة الطلب عليها خاصة وان تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات (زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعرها) ونقص في حجم الواردات (نقص في عرض العملة المحلية)، لكن ليس من الضروري وجود علاقة بين العجز في ميزان المعاملات الجارية، وهبوط قيمة العملة (سعر الصرف). حيث أن هناك إمكانية زيادة الطلب والعرض على العملة الوطنية بأسباب لا تتعمق بتجارة السلع والخدمات، فتحركات رأس المال قد تكون مصدرا لعرض العملة الوطنية وطلبها في سوق العملات الدولية.

ففي حالة رغبة الأجانب في الاستثمار خارج الاقتصاد الوطني، يلجأ المواطنون إلى الحصول على العملات الأجنبية.

ثانيا: تحليل ميزان المدفوعات

إن تحليل جوانب ميزان المدفوعات ومعرفة الدلالة الاقتصادية لكل منها تمكن من إدراك الأهمية الاقتصادية له، ومعرفة أهم الأرصدة الموجودة فيه، وكذا المبادئ الواجب إتباعها في تقييد المعاملات من أجل

التوصل الحساب الأرصدة دون أخطاء، بالإضافة للمؤشرات الاقتصادية المميزة للدولة، ويمكن تحديد الأرصدة الرئيسية الميزان المدفوعات في¹:

1-رصيد الميزان التجاري

الذي يترجم تطور المبادلات مع الخارج في السلع بكل أنواعها، وقد يكون تطورا ايجابيا اذا فاقت صادرات البلد للخارج وارداته، أو يكون تطورا نسبيا إذا كانت صادراته اقل من وارداته، ويمكن تقسيم الميزان التجاري حسب:

-المنتج: منتج غذائي، صناعي، سلع أو منتجات اخرى؛

-المنطقة الجغرافية: المجموعة الاوروبية، شمال افريقيا، ... الخ

ويحسب في الميزان التجاري بصفته العامة او حسب المنتج، او المنطقة نسبة تغطية الصادرات للواردات وذلك بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التغطية} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} \times 360 \text{ يوم}$$

2- رصيد التجارة غير المنظورة:

هو الفرق بين مقبوضات الدولة من الخدمات التي تقدمها، ومدفوعاتها عن الخدمات التي تحصل عليها من العالم الخارجي، ويكون في حالة عجز إذا فاقت المدفوعات المقبوضات، أو فائضا إذا تحقق العكس، ففي حالة تحقيق رصيد موجب، هذا يعني أن البلد له القدرة على التمويل باعتباره استطاع تكوين ادخار صافي من خلال معاملاته الخارجية، أما في حالة الرصيد السالب فهذا مؤشر على احتياجه للتمويل، ويعتبر مؤشرا هاما للمبادلات التجارية الخارجية أيضا لأنه يهتم بالخدمات المرفقة لكل العمليات التجارية، بالإضافة إلى خدمات أخرى.

3- رصيد المعاملات الجارية:

يتمثل هذا الرصيد في مجموع الرصيدين السابقين (الميزان التجاري، تجارة غير منظورة)، بالإضافة إلى صافي التحويلات أحادية الجانب، وهو أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد خاصة من طرف صندوق النقد الدولي، لأن المعاملات الجارية تحتل حجم كبير نسبيا مقارنة

¹ مهدي الجليلي، الاختلال في ميزان المدفوعات الأسباب وآليات المعالجة - دراسة حالة الجزائر للفترة من 2008 الى 2017، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2018/2019، ص ص 4-5.

بالمعاملات الأخرى، ولأنها تتعلق بالدخل الوطني بكل نواحيه أي ما أنفق أو استهلك أو أنتج، وهذا يعني أن أي تغير في هذا الرصيد يكون مصحوب بتغير في الانتاج وبالتالي التشغيل.

4-رصيد المعاملات الرأس مالية :

وهو يمثل الفارق بين مجموع رؤوس الأموال (استثمارات مباشرة، استثمار في المحافظ المالية، استثمارات أخرى وحتى رؤوس الأموال قصيرة الأجل) الخارجة من اقتصاد البلد ومجموعة رؤوس الأموال الداخلة، ويكون الرصيد عجزا إذا فاقت التدفقات الخارجة لرؤوس الأموال التدفقات الداخلة، أما الفائض فيكون في حالة العكس.

5- الرصيد الإجمالي:

هو مجموع رصيد المعاملات الجارية ورصيد المعاملات الرأس مالية وهو يوضح الوضعية الحقيقية الميزان مدفوعات البلد، ما إذا كان في حالة فائض أو عجز، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة الأجنبية، والعمليات المسجلة في الجانب المدين تمثلا عرضا لها وطلبا على العملات الأجنبية مما يستدعي تعديلا أو تصحيحا أو قد يكون في حالة توازن وهي حالة تعتبر نادرة الحدوث.

المطلب الرابع: اختلال وتوازن ميزان المدفوعات

أولا: مفهوم التوازن لميزان المدفوعات وأنواعه

1- مفهوم توازن ميزان المدفوعات

قبل التطرق لمفهوم التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات، يمكننا وضع مفهومين للتوازن الاقتصادي بشكل عام، فهو يعتبر من المفاهيم الاقتصادية القديمة، فقد تعرضت له العديد من النظريات الاقتصادية، يتحقق التوازن عندما يتساوى حجم الواردات التي ترغب الوحدات الاقتصادية في استهلاكها مع حجم الموارد التي ترغب في حيازته، وقد اتفق الاقتصاديون على ان التوازن هو الوضع المتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له، وأن الاختلال التوازني إنما هو الاختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتية وبين حجم الاحتياطات الفعلية التي يحتاجها المجتمع وعلى المستوى الوطني فإن التوازن الاقتصادي يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي¹.

¹ بن حمودة فاطمة الزهراء، اثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر 3، 2012، ص

أما بالنسبة للتوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات يعبر على الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في مختلف المدفوعات، وفي حالة التوازن تنعدم بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر¹.

غير أنه يجب التمييز بين جانبين أساسيين في توازن ميزان المدفوعات، وهما²:

أ- التوازن المحاسبي:

ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفترى لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تساوي أو تكافؤ جملة الإيرادات مع المدفوعات الخارجية أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات. وتجدر الإشارة إلى أن التوازن لا يمثل قيمة أو مرجع للتعرف على مركز الدولة الاقتصادي وليس شرطا أن يحدث التوازن لكل حساب على حده، فقد يكون ميزان العمليات الجارية أو حساب رأس المال غير متوازن، فعند حدوث عجز أو فائض في حساب معين ضمن ميزان المدفوعات ينعكس ذلك على حساب آخر، وللتوضيح أكثر إذا كان ميزان العمليات الجارية في حالة عجز فإن حساب رأس المال يكون في حالة فائض بنفس قيمة العجز، وعند وجود فارق بين الجانب المدين والدائن بعد استكمال التسجيلات الفعلية أو المقدرة للعمليات الاقتصادية، فإن حساب السهو والخطأ يعيد التوازن لميزان المدفوعات فهو مفتوح خصيصا للمعاملات الاقتصادية التي تمت مع العالم الخارجي و التي فشل المسؤولين في إحصائها، وترجع حتمية هذا التوازن إلى الدور الذي تلعبه حركات رؤوس الأموال التي يطلق عليها بعمليات الموازنة، وهي عمليات مترتبة على العمليات التلقائية ولا تجري لذاتها وإنما بناء على وضع ميزان المدفوعات وتشمل حركة رأس المال قصير الأجل على شكل قروض والتغيرات في طبيعة الأرصدة الأجنبية وحركة الذهب للأغراض النقدية؛

ب- التوازن الاقتصادي:

التوازن الاقتصادي أو الحقيقي لميزان المدفوعات هو الذي يتعلق ببعض أجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات، ويقوم بمقارنة القيمة الكلية للجانب الدائن مع القيمة الكلية للجانب المدين الخاصة بكل حساب على حده، بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان. حيث يمكن التمييز بين هذه الحسابات بحسب الهدف من إجراءاتها وهي³:

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 302.

² قنات مفيدة، جعريط ابتسام، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016/2015، ص ص 63-64.

³ باحا خدة جمعاوي مبروكة، المرجع السابق، ص 40.

-العمليات التلقائية أو المستقلة

وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح، ومثل هذه العمليات، عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات، تلقي الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها. أي المعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة، كلها تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي الميزان المدفوعات؛

-العمليات التعويضية أو الموازنة

ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، لأن هذه المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من اجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج من العمليات التلقائية أو المستقلة، وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي. وتمثل هذه المعاملات في: حركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل على هيئة قروض، التغيير في الارصدة من العملات الاجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي.

ثانيا: اختلال ميزان المدفوعات**1- مفهوم اختلال ميزان المدفوعات**

يعبر الاختلال عن الحالة المعاكسة تماما للتوازن والذي يعني ان جانبي ميزان المدفوعات ليست في حالة توازن والمقصود به هو التوازن الاقتصادي وليس المحاسبي قد يكون هنالك توازنا محاسبيا لكن الاختلال موجود في ميزان المدفوعات¹.

والاختلال في ميزان المدفوعات يمكن ان يكون اختلالا وقتيا بسبب ظروف مناخية أو اوضاع حرية مثلا، وتزول هذه الحالة بزوال السبب او الاسباب التي أدت الى حصولها².

ورغم ان حالة الاختلال هي الحالة الشائعة، وان التوازن هو حالة نادرا ما تتحقق في الواقع، الا ان دول العالم تحاول عموما الوصول الى توازن مدفوعاتها عن طريق تحديد وارداتها، اي تقييد الواردات قد الامكان، والعمل

¹ ناصري نفيسة، المرجع السابق، ص 235.

² بن يوسف نوة، المرجع السابق، ص 29.

على زيادة صادراتها الى اقصى قدر ممكن، وجعل الواردات بالقدر الذي تسمح به حصيلة الصادرات، وصولا الى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق فيها الاستقرار على المستويين الداخلي والخارجي للاقتصاد¹.

2- أسباب اختلال ميزان المدفوعات

هناك مجموعة من الأمور التي تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات أهمها²:

❖ **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** وذلك لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى تلك الدولة فإذا كان سعر صرف العملة المحلية أكبر من قيمته الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع ومن ثم حدوث اختلال في ميزان المدفوعات كذلك وتؤدي حالة العجز في ميزان المدفوعات إلى بروز ضغوط تضخمية والتي تقود إلى حدوث اختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات؛

❖ **التضخم المحلي:** إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ضغوط تضخمية فإنه ينشأ عجز باستمرار في ميزان المدفوعات إذ تؤدي الزيادة في الدخول النقدية إلى زيادة في الطلب على الواردات وامتصاص السلع المتاحة للتصدير هذا من جهة ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى تمويل الطلب المحلي من السلع المنتجة محليا إلى بديلاتها المستوردة إذ يصبح سعرها أرخص نسبيا وتحويل الطلب الأجنبي إلى سلع الدولة المنافسة أو البدائل المنتجة محليا في الدول المستوردة إذ يصبح سعرها أرخص نسبيا والنتيجة هي عجز باستمرار في الحساب الجاري ومن ثم في ميزان المدفوعات فوجود التضخم في الاقتصاد يولد عجزا مستمرا فيه لأنه يشجع الواردات ويعيق الصادرات؛

❖ **تدهور الميزة النسبية للصادرات:** قد ينشأ الاختلال بميزان المدفوعات ببطء على مدى مدة طويلة الأجل نسبيا نتيجة لحدوث تغيرات غير مكافئة في عرض عناصر الإنتاج أو في المعرفة التقنية فيؤثران في الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض السلع التصديرية ومن ثم التأثير في توازن ميزان المدفوعات؛

❖ **أسباب هيكلية:** تتعلق بهيكل التجارة الخارجية فضلا عن هيكل الناتج المحلي وينطبق ذلك على الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي باعتمادها على سلعة واحدة أو اثنتين (استخراجية، زراعية) إذ غالبا ما

¹ بن يوسف نوة، اثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد السادس عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2014، ص 30.

² عبد الله خضر عبطان السعوي، اثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات-ايران نموذجا للمدة 1990-2011، مركز الدراسات الاقليمية، دراسات اقليمية، العراق، المجلد 10، العدد 33، ص 248.

تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية وتعتمد المرونة على مجموعة من العوامل أهمها درجة الإحلال الصناعي الصادرات الدول النامية؛

❖ أسباب دورية: يقصد بها التقلبات التي تحصل في اقتصاديات البلدان المتقدمة وتدعى بالدورات التجارية مثل الرخاء والركود؛

❖ الظروف الطارئة: كما في حالة الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف أو في حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب مثلاً كلها تؤثر في صادرات البلد وما يترتب عليه من انخفاض حصيلة الصادرات من النقد الاجنبي لاسيما وقد يصاحب ذلك تحويلات رأس المال الى الخارج مما سبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

3- طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد أي دولة، ووجود أي خلل فيه خاصة في حالة حدوث عجز يعد مؤشراً على ضعف أداء الاقتصاد لتلك الدولة، ولذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، ويمكن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات من خلال¹:

أ- التصحيح عن طريق آلية السوق: تتم تسوية الاختلال عن طريق آليات السوق وذلك بالاعتماد على تحليل النظرية التقليدية، النظرية الكينزية، والنظرية الحديثة.

يرى رواد النظرية التقليدية أن لجهاز الثمن القدرة على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، أي إن هذا التوازن يحدث نتيجة لتغيرات الأثمان في الخارج والداخل، وقد استند الاقتصادي كنز الى تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، أي التغيرات الحاصلة في الدخل وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلاً عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة.

ب- التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة: تلجأ السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات. فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان؛

¹ بسدات كريمة، المرجع السابق، ص 247-248.

- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي؛
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيراد مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.
- أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:
- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية... الخ؛
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج؛
- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

المبحث الثاني: مفاهيم حول فايروس كورونا

يعتبر موضوع كورونا هو موضوع العصر وحديث الساعة على المستوى المحلي والدولي وعند العام والخاص حتى عند الاطفال، وسنبين في هذا المبحث مفهوم هذه الجائحة المستجدة التي مست دول العالم، ونبين طرق انتشارها وآثارها والوقاية منها.

المطلب الاول: نشأة وتطور فايروس كورونا

لخص علماء يعملون في منظمة بحثية (ايكوهيلث لاينس) وهي مجموعة بحثية غير ربحية، إلى أن الوباء كان نتيجة تأثير غير مباشرة لحالات انتقال فايروس حيواني الى الانسان، فقد جمع (كيفن اوليفيال) عالم امراض البيئة وزملائه الالاف العينيات من الخفافيش الصينية، وأوضح قائلاً وجدنا الدليل في جميع العينات التي جمعناها في الصين ومن سلالات فايروسات كورونا مختلفة تصل الى 400 سلالة، وقد لاحظ الفريق البحثي أن الغالبية من هذه السلالات تستطيع الخفافيش حملها، وخاصة ذات الخطورة العالية والقابلة للانتشار السريع عالمياً. في حين توصل فريق بحثي اخر هو فريق الاستطلاع الميداني الصيني (هونغغونغ لي) إلى أن الخفافيش تكاد ان تكون موجودة في البيئة التي تعيشها اغلب المجتمعات الصينية، وخاصة في مقاطعة ووهان. فهناك العديد من وسائل التواصل بين البشر وتلك الخفافيش وذلك من خلال لمسها او لمس لعابها، او انهما- أي الخفافيش- تعيش في المنازل كأبي طائر، او جرى قتلها وملامسة جثتها. وقد جرى تعاون علمي بين الطرفين أعلاه وتوصلوا كنتيجة نهائية الى ان هنالك تقارب جيني كبير بين التركيب الجيني لفايروس كورونا المتجدد وبين الفايروسات التي تحملها تلك الخفافيش وبنسبة تصل من حيث التطابق الى 96 بالمئة.

يضاف إلى ذلك فان الصين قد اعلنت عن ارسال كبيرة الخبراء بالحرب البايولوجية في جيش التحرير الشعبي الصيني (الميجر جنرال تشين وي) الى مدينة ووهان بؤرة انتشار الفايروس الأولى بداية شباط 2020 للمساعدة في الجهود المبذولة لاحتواء تفشي المرض، حيث كانت (تشين) تبحث في فايروسات كورونا منذ تفشي وباء السارس عام 2003 وايلول والجمرة الحبيثة، ولم تكن هذه رحلتها الأولى الى معهد ووهان المتخصص في علوم الفايروسات كونه يعتبر من أكثر معاهد البحوث البايولوجية تطوراً في الصين. ويذكر أن فايروس السارس القاتل وكذلك فايروس كورونا قد تسرب مرتين الى خارج مختبر أبحاث بايولوجية اخر في بكين، وسرعان ما تم احتواء هذا

التسرب بسرعة، وكلا الفايروسين هما من صنع الإنسان، وهذا المؤشر قد يدل على أن تسربة اخر قد جرى دون الإعلان عنه، او انه قد اعلن عنه ولكن بعد فوات الأوان دون الإعلان عن حقيقة ما حصل¹.

المطلب الثاني: مفهوم فايروس كورونا

يُشتق اسم "coronavirus" (عربياً: فايروس كورونا. اختصاراً CoV) من (باللاتينية: corona) وتعني التاج أو الهالة، حيث يُشير الاسم إلى المظهر المميز لجزيئات الفيروس (الفريونات) والذي يظهر عبر المجهر الإلكتروني، حيث تمتلك خملاً من البروزات السطحية، مما يُظهرها على شكل تاج الملك أو الهالة الشمسية². فيروسات كورونا هي مجموعة كبيرة من الفيروسات التي يمكن أن تُصيب الحيوانات والبشر على حد سواء، حيث تسبب أمراض الجهاز التنفسي، سواء التي تكون خفيفة مثل نزلات البرد أو شديدة مثل الالتهاب الرئوي. ونادرًا ما تصيب فيروسات كورونا الحيوانية البشر ثم تنتشر بينهم. وقد تذكر مرض سارس SARS (المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة) الذي انتشر في الفترة بين 2002-2003، والذي يعد مثلاً على أحد فيروسات كورونا الذي انتقل من الحيوانات إلى البشر. وقد ظهرت في الشرق الأوسط في عام 2012 سلالة أخرى بارزة حديثة من فيروسات كورونا تسمى MERS (متلازمة الشرق الأوسط التنفسية)، ويقول العلماء إنها انتقلت في البداية من جمل إلى إنسان³.

ينتشر فيروس COVID-19 بشكل أساسي من خلال قطرات اللعاب أو الإفرازات من الأنف عندما يسعل الشخص المصاب أو يعطس، لذلك من المهم أن تمارس أيضاً آداب التنفس (على سبيل المثال، عن طريق السعال في مرفق مرن)⁴.

المطلب الثالث: طرق انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)

غالباً تنتشر الأمراض المعدية بطريقتين هما⁵:

¹ حسن سلمان خليفة البيضاوي، كورونا (كوفيد 19) بين الحروب البيولوجية والحروب الاقتصادية، مجلة حمورابي، العراق، العدد 33-34، السنة الثامنة، شتاء-ربيع، 2020، ص 17-18.

² فايروس كورونا: <https://ar.wikipedia.org> ، 2021/03/08 ، 8:48.

³ ما يجب أن تعرفه عن مرض فايروس كورونا المستجد (كوفيد-19)،

<https://www.chla.org/> ، 2021/03/08 ، 8:37.

⁴ CORONAVIRUS, <https://www.who.int/> , 08/03/2021, 8:40.

⁵ نعيم بوعموشة، فايروس كورونا (كوفيد 19) في الجزائر -دراسة تحليلية-، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عمار ثلجي الاغواط، المجلد 2، العدد 2، جوان 2020، ص

أولاً: الطريقة المباشرة:

- وهي تنتقل من شخص إلى آخر مباشرة بوساطة أحد الأمور التالية:
- الملامسة الشخصية للمريض وأكثر الأمراض انتقال الأمراض الجلدية المعدية مثل الجرب والقمل والفطريات.
 - الرداد الصادر من المصاب بوساطة السعال أو العطس أو البصق مثل الانفلونزا والسل.
 - العلاقات والتجارب والملامسة الجنسية الحاطقة والمحرمة مثل الزهري والسيلان والايديز.
 - بوساطة نقل الدم عندما يكون الدم مصاباً بمرض مثل الايدز.
 - من الأم إلى الجنين عبر المشيمة مثل مرض الايدز.

ثانياً: الطريقة غير المباشرة:

- والذي يحتاج إلى وسيط آخر لنقل المرض من شخص إلى آخر مثل:
- الوسائط الحية أي الكائنات الحية الموجودة في الطبيعة مثل القوارض والحشرات والحيوانات الأخرى وخير مثال عليه مرض الطاعون وانفلونزا الطيور.
 - الوسائط غير الحية الموجودة في الطبيعة مثل الماء والتربة والهواء والحليب والأغذية مثل التسمم الغذائي والإسهامات والجفاف والتهابات الأمعاء".

وبما أن فيروس كورونا (كوفيد 19) من بين الأمراض المعدية فإن طريقة انتقاله أيضاً تتم بطريقتين مباشرة وغير مباشرة. وقد أثبتت أغلب الدراسات والأبحاث حول طريقة انتشار فيروس كورونا أن "طريقة الانتقال الرئيسية هي من إنسان إلى إنسان عن طريق المفرزات التنفسية المزفورة (مثل السعال أو العطاس). لهذا يجب أن تكون المسافة بين الأشخاص 1.5 متر على الأقل حتى لا تنتقل العدوى إذا عطس شخص مصاب (الازدحام خطير). تبقى القطرات الناقلة لفيروس كورونا معلقة في الهواء لفترة قصيرة، وقد ترسب على منضدة مثلاً أو أي شيء من هذا القبيل، فيصبح ناقلاً للعدوى عندما يلمسه شخص ما ولا يغسل يديه جيداً بالماء والصابون. وينصح بغسل اليدين كل حين وآخر حيث قد تنتقل العدوى من مسك أكرة باب ملوث. من اليدين تتم بعد ذلك الإصابة بالعدوى عندما يلمس الشخص فمه أو أنفه أو عينه فيجد الفيروس طريقه إلى الجهاز التنفسي للشخص. ويفترض أنه شبيه ببقية فيروسات الكورونا، التي قد تبقى حية ومعدية على السطوح المعدنية، أو الزجاجية، أو البلاستيكية، لفترة تصل إلى تسعة أيام في درجة حرارة الغرفة".

المطلب الرابع: الآثار المترتبة من فايروس كورونا

صحيح أن الوباء لن يغير اتجاه الاقتصاد العالمي بشكل جذري، لكن شانون كي أونيل - الباحثة البارزة في المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية - أشارت إلى أنه يقوض المبادئ الأساسية للصناعة العالمية ويكسر الروابط في سلاسل الإمداد العالمية. فغالبا ما تتكون سلاسل الامداد التي تهيمن على إنتاج الشركات من مراحل متعددة وتنتشر عبر دول مختلفة، والآن تتعرض لتأثيرات وسط الوباء، وهذا يدفع الشركات إلى إعادة التفكير فيها وتقليصها.

صاحب ذلك قدر كبير من الهلع، الذي أضر بالاقتصاد العالمي بشدة، وعلى جانبي العرض والطلب في آن واحد. على جانب العرض، كانت الحاجة للتباعد الاجتماعي سببا في بقاء العمال في منازلهم، وتوقف الرحلات الجوية، وإغلاق المدارس والجامعات والنوادي الاجتماعية والمقاهي والمطاعم، وصعوبة الحصول على مكونات الإنتاج في ظل تشابكات الإنتاج عالميا. النتيجة الحتمية كانت انخفاض الإنتاج في عدد كبير من القطاعات، الذي لم تعوضه محاولات التأقلم بالعمل والتعلم عن بعد.

على جانب الطلب، أصاب الفيروس مستوى الطلب الكلي بالضمور نتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي بسبب ضعف القوة الشرائية، وتدني الإنفاق الاستثماري بسبب عدم اليقين، وانغلاق أسواق التصدير السلعي والخدمي بسبب مشاكل النقل. كما ساهم القلق في تأجيل قرارات شراء السلع، خاصة المعمر منها، وقرارات الاستثمار في مشروعات جديدة، انتظارا لانقشاع الغمة. إضافة لكل ذلك، ساهمت تفاعلات العرض والطلب في تعميق الأزمة¹.

من التداعيات الكبيرة لـ (كوفيد 19) هو انهيار معظم اقتصادات العالم وشللها ابتداء من ذوي الأجر اليومي فنتيجة الحظر والحجر الصحي الإلزامي خسروا أعمالهم مما تسبب بأزمة بطالة، فضلا عن انفراد الدول بدعم اقتصادها الداخلي وانهايار السوق الاقتصادي الدولي والذي ستكون نتائجه أكثر صرامة على العالم أجمع حتى بعد انتهاء الجائحة وبالتالي فإن الاقتصاد سيكون تنافسيا أكثر مما هو تعاوني، وإن كان التأثير متباينا بين الدول².

¹ محمد بوبوش، تداعيات ازمة كورونا على مستقبل قضايا النظام الدولي، مجلة حمورابي، العراق، العدد 33-34، السنة الثامنة، شتاء-ربيع، 2020، ص ص 51-52.

² ضحى سعد عبيد، هبة علي حسين، ازمة التعامل مع جائحة كورونا العراق انموذجا، مجلة حمورابي، العراق، العدد 33-34، السنة الثامنة، شتاء-ربيع، 2020، ص 72.

أولاً: الآثار الاقتصادية

قال الدكتور علي الإدريسي، الخبير الاقتصادي إن فيروس كورونا أظهر هشاشة الاقتصاد العالمي، الذي لم يمتلك القوة والصلابة لمواجهة هذا الفيروس، مشيراً إلى أن العديد من القطاعات الاقتصادية تأثرت بشكل كبير بالجائحة، مثل السياحة والطيران، كما أنه كشف أيضاً عن عدم قدرة أنظمة التأمين الصحي في الكثير من الدول على التصدي للفيروس¹.

جاءت هذه الأزمة من القطاع الصحي، نشأت تبعاتها وآثارها وفقاً لتدابير العزل والاعطال العام وخلفت أعباء مالية إضافية وجهتها الحكومات لتدعيم احتياجات ومتطلبات الرعاية الصحية، كما ترتب نتيجة تلك الجائحة العديد من الآثار الاقتصادية والاضرار التي نالت من أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية، حيث تم تعليق الرحلات الجوية بهدف احتواء هذا الوباء وعزله والذي تسبب في خسائر فادحة الشركات الطيران تفوق 113 مليار دولار، كما تضرر قطاعي السياحة والفندقة بمقدار 62 مليار دولار، فضلاً عن انخفاض الطلب على الطاقة ب 10 ملايين برميل يومياً، وانخفاض الطلب على المواد الأولية من قبل الصين، إذ انها تقوم باستيراد ما نسبته 50% من الانتاج العالمي، وتجدر الاشارة الى ان التداعيات والاضرار لا زالت في تفاقم مستمر إلى يومنا هذا، وهو ما يميز طبيعة هذه الأزمة وتشير إليها، كونها قد بدأت في القطاع الحقيقي وامتدت للقطاعات والجوانب الأخرى جراء سبل وجهود مكافحة واحتواء تلك الجائحة على نقيض الأزمات السابقة².

وقد اشار التقرير الصادر عن قناة الجزيرة للاخبار لمجموعة من الآثار الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا، وهي³:

- 1- تأثير جانب العرض بسبب تعطل الانتاج نتيجة للإصابات بالفيروس، وكذلك اجراءات احتوائه؛
- 2- تأثير جانب الطلب عالمياً وخصوصاً في قطاع السياحة وصناعة الترفيه؛
- 3- انتشار هذه الآثار عالمياً نتيجة للانتقال الفيروس عبر الحدود، وكذلك نتيجة لتراجع معدلات الطلب العالمية في الدول الكبرى والصين؛
- 4- تأثير الاقتصاديات العربية سلباً من خلال العديد من القنوات اهمها السياحة، وعائدات صادرات النفط.

¹ خبير: فيروس كورونا أظهر هشاشة الاقتصاد العالمي، <https://www.elwatannews.com/>، 2021/03/08، 9:37.

² نعمان منذر يونس وآخرون، البعد المالي والتنموي لمستقبل الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 12 العدد 52 جزء 3، 2020، ص 424.

³ هاني عبد اللطيف، تقرير آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، قناة الجزائر، قطر، 24 مارس 2020، ص 2.

ثانيا: الآثار الاجتماعية

لقد أثر فيروس كورونا على العالم بصورة كبيرة من جميع النواحي والاصعدة. فعلى الصعيد الاجتماعي، جعل فيروس كورونا العالم في عزلة، وأعاق حرية التنقل والتواصل وقيد السفر وجعل الحكومات تتبادل الاتهامات، وخلق سلسلة من هجمات الكراهية ضد الاجانب في بلدان متعددة. كما أثر على السياحة وخاصة الدول التي تعتمد على السياحة بصورة كبيرة والتي ستواجه خسائر صعبة جراء انتشار الفيروس.

اما على الصعيد الصحي فقد أحدث الفيروس نقصاً في الادوية والمعدات الطبية وحصد الآلاف من الضحايا على مستوى العالم، ودفع الدول لاتخاذ اجراءات صارمة بعد انتشار الفيروس، كفرض الحجر الصحي على البلاد بأكملها، مما تسبب في عدم خروج المواطنين من بيوتهم وخلو الاماكن العامة وخسارة الملايين من الناس لوظائفهم¹.

ثالثا: الآثار النفسية

هناك الرعب الدائم من الاصابة بالفيروس وكيف سيؤثر وبأي شكل على الجسم وما هيّة الأعراض التي سيسببها وهل سترك آثار على المدى البعيد اذا ما تم الشفاء منه أم لا، ثانياً الخوف من معرفة الناس الآخرين بإصابة الشخص نفسه بالفيروس وكأنه مرض من الامراض المعيبة أو المخجلة وبالتالي حدوث امكانية اخفاء الأمر واتاحة المجال لنقل العدوى للغير عن غير قصد وبسبب الخوف من (فضيحة) الاعلان عن المرض، ثالثا الحالة النفسية التي تصيب المريض بعد الاصابة خاصة اذا تم عزله في المشفى وكان كبيرا في السن ولم يعد يسمح له برؤية عائلته لفترة قد تطول وهو لا يعرف ماذا سيحصل له وان كان سيموت وحيدا دون رؤية فلذات أكباده أو شريكة حياته التي عاش معها لسنوات طويلة على الحلوة والمرّة، مأساة يعيشها كل يوم هذا الانسان المريض حتى ولو توفّرت له كل أساليب الرعاية الطبية والصحية على أكمل وجه².

وقد دفع الركود الاقتصادي العالمي الناجم عن كوفيد-19 والحجر الصحي الملايين إلى حافة الجهول. وقد أشارت دراسات إلى ارتفاع معدلات الأمراض النفسية في أعقاب الركود الاقتصادي عام 2008، بسبب الإفلاس وارتفاع معدلات البطالة وانهميار الخطط والتطلعات للمستقبل³.

¹ ضحى سعد عبيد، هبة علي حسين، المرجع السابق، ص 74.

² الأثر النفسي لفيروس كورونا على المصابين به، <https://www.ammonnews.net> ، 10:09 ، 2021/03/08.

³ فيروس كورونا: كيف نتعافى من الصدمة النفسية الجماعية الناجمة عن كوفيد-19، <https://www.bbc.com/> ، 10:10 ، 2021/03/08.

وحسب مجلة «تايم» الأمريكية، أجرت منظمة «FAIR Health» غير الربحية، دراسة على قاعدة طلبات الحصول على التأمين الصحي في الولايات المتحدة التي تضم 32 مليار طلب تقديم خدمة طبية. وركزت الدراسة على نحو ملياري طلب خدمة طبية خلال الفترة ما بين 2019 و2020، والخاصة بأعمار من تتراوح من يوم و22 عاماً، خصوصاً السنوات المضطربة عاطفياً من 13 إلى 18 عاماً، وبدرجة أقل على أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و22 عاماً.

ووفقاً للمجلة، وجدت الدراسة بعض الأرقام مذهلة ومقلقة للغاية رغم أنها بعضها كان متوقعاً، فمثلاً رصدت زيادة بنسبة 334% في إيذاء النفس المتعمد بين الطلاب البالغين من 13 إلى 18 عاماً خلال أغسطس (آب) 2020 مقارنةً بالشهر نفسه من العام السابق، وكذلك زيادة بنسبة 49.6% في الاكتئاب، و67.5% زيادة في اضطراب القلق العام بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و22 عاماً في جميع أنحاء الولايات المتحدة في أبريل (نيسان) 2020 مقارنةً بأبريل 2019.

ووفقاً للمجلة، وجدت الدراسة بعض الأرقام مذهلة ومقلقة للغاية رغم أنها بعضها كان متوقعاً، فمثلاً رصدت زيادة بنسبة 334% في إيذاء النفس المتعمد بين الطلاب البالغين من 13 إلى 18 عاماً خلال أغسطس (آب) 2020 مقارنةً بالشهر نفسه من العام السابق، وكذلك زيادة بنسبة 49.6% في الاكتئاب، و67.5% زيادة في اضطراب القلق العام بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و22 عاماً في جميع أنحاء الولايات المتحدة في أبريل (نيسان) 2020 مقارنةً بأبريل 2019.

ووجدت الدراسة أن بعض أسوأ الارتفاعات حدث في شهري مارس (آذار)، خلال المرحلة الأولى من الوباء في الولايات المتحدة، حيث زادت خلال الشهرين الطلبات المتعلقة بالاضطرابات العقلية بنحو 100% بالنسبة إلى المجموعة العمرية ما بين 13 و18 عاماً، ولاحقاً انخفضت إلى 50% في مايو (أيار)، و30% طوال الصيف واستقرت عند نحو 20% منذ ذلك الحين حتى انتهاء الاستطلاع في نوفمبر (تشرين الثاني) ولا تزال زيادة كبيرة عن العام السابق.

وكذلك شهدت الفئة العمرية ما بين 19 و22 عاماً نمطاً مشابهاً، حيث وصلت إلى 70% في مارس وأبريل واستقرت عند أقل من 20% فقط في نوفمبر.

ولفتت الدراسة إلى أن الفتيات، بشكل عام، عانين أكثر من الفتيان، حيث مثلن 66% من الطلبات في كلتا الفئتين العمريتين.

وسيطر القلق والاكتئاب واضطرابات التكيف على المجموعة العمرية ما بين 13 و22 عاماً، وزادت في ربيع 2020، حيث زادت بنسبة 80% إلى 90% للمجموعة العمرية ما بين 13 و18 عاماً، و45% إلى 65% للمجموعة العمرية ما بين 19 و22 عاماً. ورغم التراجع في كلتا المجموعتين، لكنها لا تزال أكثر شيوعاً بنسبة تصل إلى 25% عما كانت عليه في نهاية عام 2019.

وقالت الدراسة إن علاج تلك الاضطرابات العقلية سهل جداً بالأدوية، وهو ما فعله الأطفال، ففي المجموعة التي تتراوح أعمارها بين 13 و18 عاماً، زادت الطلبات بتناول جرعات زائدة من المخدرات بنسبة 95% في مارس و119% في أبريل.

وبالنسبة إلى التعاطي الذي لم يصل إلى حد الجرعات الزائدة، كانت الأرقام 65% و63% في تلك الأشهر على التوالي، ففي المجموعة (19 - 22 عاماً) كانت ذروة الزيادة في الجرعات الزائدة بنسبة 65% في مايو، وبلغت نسبة التعاطي بشكل عام زيادة بنسبة 27% في أبريل.

وقالت المجلة إن أرقام الدراسة تنعكس النتائج التي توصلت إليها المراكز الأميركية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والتي أبلغت عن أعلى عدد سنوي لوفيات الجرعة الزائدة في الولايات المتحدة على الإطلاق في العام الذي انتهى في مايو 2020.

وذكرت «تلهم» أنه على العكس من الوباء، لا يمكن التخلص من الانتكاسة العاطفية المصحابة له تماماً، حيث توجد مسافات طويلة تتطلب علاجاً لأعراض المرض بعد أشهر من الإصابة، وكذلك سيكون هناك أطفال بحاجة إلى رعاية، للألم النفسي في المستقبل، واختتمت تقريرها بأن «الوباء الذي بدأ قبل عام لن يغادرنا قريباً»¹.

¹ «فاقت أسوأ التوقعات»... المعاناة النفسية جراء «كورونا» أكبر من الوباء، <https://aawsat.com> ، 2021/03/08 ، 10:12.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل الى الكلام حول ميزان المدفوعات وازمة كورونا، حيث وضعنا في المبحث الاول مفهومه ومكوناته والعوامل المؤثرة فيه، وكذلك حالات توازن واختلال ميزان المدفوعات، اما في المبحث الثاني فتمحور حول ازمة كورونا من خلال نشأتها ومفهومها وطرق انتشارها والاثار المترتبة من فايروس كورونا. وقد توصلنا الى ان ازمة كورونا تسببت في اثار وخيمة على الاقتصاد العالمي وكذلك على الاقتصادي الجزائري خاصة في ميزان المدفوعات، وهذا ما يستم دراسته في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد:

تعد جائحة فيروس كورونا كوفيد - 19 أزمة مزدوجة صحية اقتصادية عالمية بامتياز، وبدأت بوادر الازمة في الظهور جراء الاختلال الذي اصاب التجارة العالمية والانخفاض القياسي في اسعار النفط، حيث ادى الانتشار الكبير للإصابات والوفيات الى عزل الدول واتباعها لسياسات حمائية من خلال غلق المطارات والموانئ والحدود، وستتطرق في هذا الفصل الى حالة الجزائر حيث سنبرز حالة ميزان المدفوعات قبل وبعد كورونا، وقد تقسيم هذا الفصل:

- المبحث الاول: جهود الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات
- المبحث الثاني: واقع واحصائيات حول الرصيد والهيكل السلعي قبل وبعد كورونا
- المبحث الثالث: الصعوبات والافاق والحلول

المبحث الأول: جهود الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات

تسعى العديد من البلدان الى ترقية الصادرات خارج المحروقات وأنجاحه من خلال تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات، والهدف من ذلك هو تحقيق التنمية على مختلف الأصعدة، ورفع من القدرات التنافسية.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات

إن الجزائر بحكم أنها من الدول المصدرة للمحروقات تتأثر بتقلبات الأسعار، وهذا ما انعكس سلبا على مداخيلها، وأدخلها في مشكلة المديونية مع بداية التسعينات، ولأجل معالجة ذلك قامت السلطات العمومية برسم استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات، وهذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأت بتطبيق مجموعة من الإجراءات والسياسات تمثلت فيما يلي¹:

1- جانب التمويل: حيث تقوم العديد من الدول بتقديم التسهيلات والخدمات التمويلية للمؤسسات سواء بالعملة المحلية أو الصعبة حيث تقدم لها قروضا بمعدلات فائدة ميسرة من قبل الدولة قبل وبعد شحن البضاعة أو إنشاء ما يعرف بشباك المصدر على مستوى البنوك التجارية بهدف السماح للمؤسسات ببلوغ الأسواق الخارجية ومنافسة المنتجات الدولية؛

2- جانب التأمين: من أجل تعويض المخاطر التي تواجه المصدرين أثناء العملية التصديرية والتي لا تشملها نظم التأمين الأخر بحيث تقوم الدولة بإنشاء نظام لتأمين الصادرات أو ما يسمى بنظام تأمين القرض عند التصدير حيث تشرف على إدارة هذا النظام مؤسسات متخصصة كالشركة الفرنسية للتأمين التجارية والهيئة الإيطالية للتأمين القرض عند التصدير، الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية والشركة المصرية لضمان الصادرات، والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات بهدف تأمين المؤسسات المصدرة من المخاطر السياسية والتجارية والكوارث الطبيعية والبحث عن أسواق جديدة والتقلبات في أسعار الصرف... الخ من أخطار التصدير وهذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تشجع لاقتحام الأسواق الخارجية؛

¹ سياح عبد الله، قرافي عثمان، واقع تصدير للمنتجات الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة احمد دراية ادرار،

3- **السياسة الضريبية:** حيث يتم منح التخفيضات الضريبية على دخول السلع التصديرية مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وتتمتع سلع هذه المؤسسات بالميزة التنافسية في الأسواق الدولية فنجد في اليابان مثلاً تم وضع نظام ضريبي يتمثل في احتياطي تنمية الأسواق الخارجية لبعض السلع التصديرية مع معاملة بعض المصروفات المنفقة بالخارج معاملة الخسائر؛

4- **جانب النقل والتوزيع:** حيث تقوم بعض الدول بتقديم المساعدة للمؤسسات المصدرة في مجال النقل والتوزيع والمشاركة في المعارض الدولية قد تتعدى 50% من التكلفة الكلية للنقل والتوزيع مما يجعل منتجات المؤسسات المصدرة تتمتع بميزة تنافسية عند دخولها الأسواق الدولية جراء تحمل الدولة لتكاليف النقل، حيث عادة تقوم الدولة بتأسيس لصناديق تنمية الصادرات مهمتها تدعيم المؤسسات المصدرة؛

5- **الإطار المؤسسي:** من أجل النهوض بصادراتها اعتمدت بعض الدول إلى تأسيس مكاتب التجارة الخارجية للترويج للصادرات وذلك عن طريق دراسة الأسواق الخارجية واقامة المعارض الدولية من أجل تدعيم موقف المنافسة في السوق الدولية لهذا البلد؛

6- **نظام فحص السلع المصدرة لضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية:** حيث تم وضع في عدد من الدول ومنها اليابان نظام للحفاظ على سمعة المنتج الوطني في الأسواق الخارجية وذلك من خلال استفتاء المواصفات القياسية الموضوعة من قبل وكالات الفحص والتي تطبق بصرامة شديدة مع وضع نظام للجودة.

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي لترقية الصادرات خارج المحروقات

بهدف تنمية الصادرات غير النفطية، انشئت مجموعة من الهياكل الداعمة والمساندة كما استحدثت جملة من الأدوات الجديدة وذلك بعد الركود الذي أصاب الصادرات غير النفطية وسعيها لخلق ديناميكية جديدة لقطاع الصادرات، وتتمثل هذه المؤسسات فيما يلي¹:

أولاً: وزارة التجارة الوطنية: أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية، بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي (207 / 94) الصادر في 16 جويلية 1994، وبالتالي حددت كافة المهام التي تقوم بها هذه الوزارة برئاسة وزير التجارة، حيث توجه المهام التالية لها في مجال العلاقات الخارجية حسب ما جاء في المادة الثامنة من هذا المرسوم:

¹ الأشهب عبد الكريم، زيدان وليد، واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر والسعودية للفترة الممتدة 2005-2015، مذكرة ليل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017/2018، ص 50-52.

- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف؛
- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في شافها بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعيها وتنفيذها؛
- تصور منظومة إعلام تخص العلاقات والمبادلات التجارية الخارجية؛
- تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية؛
- السهر على التسيير النشط للميزان التجاري الإجمالي؛

بالإضافة إلى مديرية عامة للتجارة الخارجية تم تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم (208/94) الصادر في 16 جويلية 1994 وتشكل حسب المادة الثانية منه من مديرية العلاقات التجارية الثنائية تتألف من مديريات فرعية، في كل من: أوروبا، أمريكا، إفريقيا، الدول العربية، آسيا وأمريكا اللاتينية، ومديرية أخرى للعلاقات التجارية المتعددة الأطراف، وقسم بالعلاقات مع دول اتحاد المغرب العربي و المنظمات الدولية المتخصصة وأخيرا مديرية الترقى التبادل التجاري الخارجي، وتتكون من مديرية فرعية للتنظيم والتأطير وأخرى لدعم الصادرات. من خلال هذه المهام وهذه البنيات التنظيمية يتبين لنا من خلال هذه البنيات التنظيمية، رغبة السلطة في تجنيد الوزارة لخدمة سياسة ترقية الصادرات غير النفطية، وإذا لم تعد الوزارة بهذا المعنى جهة محايدة، بل أصبحت أداة في يد الدولة التوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو التصدير، وبما يتماشى وانشغالات السلطة في تحقيق التوازن المنشود للميزان التجاري الجزائري.

ثانيا: الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX: انشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم (327/96) المؤخر في 1 أكتوبر 1996، وقد اعتبره المشرع هيئة عامة ذات طابع إداري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو موضوع تحت وصاية وزارة التجارة، والملاحظ إن إضفاء الطابع الإداري على الديوان يجعله مجرد مؤسسة إدارية، وهو ما قد يعرضه لمخاطر البيروقراطية، والجمود الإداري خاصة إذا ما أدرنا طبيعة المهام المكلفة بها والتي تتطلب المرونة والتكيف مع متغيرات التجارة الدولية، حيث تحدد المادة الأساسية لهذا الديوان :

- إعداد برامج الترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق والزيادة من حجمها؛
- تكوين وتسيير شبكة المعلومات التجارية وبنك المعطيات لخدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية؛
- وضع ونشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات والإدارات؛

- انجاز الدراسات المستقبلية وتحريك كل المساعدات التقنية الضرورية في ميدان التجارة الخارجية؛
- تطوير الاستراتيجية الخاصة بترقية التجارة الخارجية في إطار السياسة الوطنية، مع إحياء البرامج الخاصة بالتبادلات التجارية.
- ثالثا: **الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة CACI**: انشأت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (93/96) الصادر في 03 مارس 1996 وقد كلفها المشرع الجزائري على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع الوصاية وزارة التجارة، وتمثل مهامها في:
 - القيام بأي عمل يهدف إلى ترقية وتنمية القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية؛
 - تقوم الغرفة بالمساهمة في تنظيم الملتقيات، والتظاهرات الاقتصادية داخل التراب الوطني، وخارجه. مثل المعارض والندوات والمهام التجارية، التي تسعى لترقية وتطوير النشاطات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الخارج؛
 - توطيد العلاقات وعقد اتفاقيات التعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة؛
 - وانجاز الدراسات الخاصة بترقية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وتقديم الاقتراحات بتسهيل عمليات التصدير؛
 - وفضلا عن ذلك تتدخل الغرفة في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري من خلال هيئة مصالحة وتحكيم تابعة لها ويمتد اختصاص هذه الهيئة الى المنازعات التجارية الدولية، كما تنص المادة السادسة من مرسوم انشاء الغرفة
- رابعا: **الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX**: هي مؤسسة اقتصادية عمومية شركة ذات السهم منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض التي انشأت في سنة 1971، وتمثل المهام الرئيسية للصافكس في:
 - تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي؛
 - استغلال وتطوير الهياكل؛
 - استيراد وتصدير؛
 - ترقية الصادرات نحو الخارج بكل الطرق الممكنة؛
 - تشجيع المتعاملين الاقتصاديين للمساهمة في تحديد المنتجات المعدة للتصدير من حيث النوعية و الكمية والتخطيط عمليات التصدير، وكذا تزويدهم بمختلف المعلومات والاستشارات لحل مشاكلهم.

المطلب الثالث: وضع استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات

يقصد بالاستراتيجية النمط أو الأسلوب الذي تلزمه السلطات في تحريك مجالات التنمية الاقتصادية عن طريق رسم الخطوط العريضة للسياسة الإنمائية في الانتقال للاقتصاد الوطني من حالة الركود إلى حالة النمو ويجب تحديده¹:

أولاً: برنامج الصادرات كما يلي:

1-تحليل موقف الصادرات: وذلك بان يتم إجراء تحليل كامل للموقف التصديري لكل قطاع ولكل صناعة، وبالتالي تعطي الإمكانيات التصديرية، وكذلك تحديد الإمكانيات الاستثمارية في المصانع الجديدة التي يمكن أن تخصص جزءاً من إنتاجها لغرض التصدير، كذلك يجب دراسة الأسواق الخارجية.

2-تحديد الأولويات السلعية: تقوم الاستراتيجية على الاختيار والانتقاء وغالباً ما تتضمن اختيار عدد محدود من الصناعات الغير التقليدية لإنتاجها قصد التصدير، ويكون ذلك من خلال إعطاء أولوية مطلقة للتصنيع الذي يكون بمثابة القاطرة التي تجذب وراءها الزراعة والنقل وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

3-تحديد الأولويات الجغرافية: يتطلب هذا ضرورة إعداد البحوث التسويقية لوضع أولويات جغرافية للصادرات في ضوء الأولويات السلعية، ويجب أن يأخذ الإنتاج أذواق الأسواق الخارجية كما يجب تحليل كل سوق من هذه الأسواق من ناحية اتجاهات الطلب والمنافسة والرسوم الجمركية والقيود الغير الجمركية وأسعار الصرف الأجنبي، ومنافذ التوزيع.

4-الأنشطة والخدمات التصديرية: ويتمثل في حوافز غير مباشرة مثل الضريبية، ومباشرة مثل الحوافز المالية (الدعم) وكذلك عملية تمويل الصادرات من خلال توفير موارد مالية كافية لأغراض التصدير وتكون بأسعار فائدة وشروط تفضيلية مدعومة ومدروسة من طرف البنوك.

ثانياً: الاستراتيجية الدولية: تعتمد على التشخيص الداخلي والخارجي لتصبح أمام المؤسسة خيارات استراتيجية وهذا من خلال التقريب بين أهداف تدويل المؤسسة وتحليل المنافسة والبيئة المستقبلية. والاستراتيجية الدولية تعتمد اساساً على تحليل البيئة الخارجية لتحديد الفرص الدولية من ناحية حاجيات المستهلكين وكذلك تحديد عوامل

¹ حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص ص 57-58.

النجاح الرئيسية لقسم السوق المختار، أما التحليل الداخلي يسمح بالوقوف على كفاءات وموارد المؤسسة، ومن الخيارات الاستراتيجية التي يمكن للمؤسسة إتباعها هي:

1- التخصص: تتمثل هذه الاستراتيجية في تركيز جهود المؤسسة على سوق معين أو منتج محدد باستعمال ميزة التكلفة أو ميزة جودة المنتج؛

2- النمو بالتنوع: أي دخول المؤسسة إلى السوق بمنتجات جديدة من خلال اعتماد التنوع المركز لجذب مجموعات جدد من المستهلكين أو توسيع السوق، أو التنوع المختلط الذي يهدف إلى تقليل من المخاطر ويعتمد على تقديم منتجات جديدة تتطلب موارد مالية وبشرية معتبرة.

المبحث الثاني: واقع واحصائيات حول الرصيد والهيكلة السلي قبل وبعد كورونا

سيتم فيما يلي دراسة تأثير كورونا على ميزان المدفوعات قبل وبعد كورونا (2019-2020) من خلال الرصيد والهيكلة السلي، ولقد تم تحديد فترة دراسة بالثلاثي الاول لعامي 2019 و2020 وذلك لعدم توفر الاحصائيات الخاصة بعام 2020.

المطلب الاول: تحليل تطور رصيد المدفوعات قبل وبعد كورونا

الجدول رقم 02: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال 2019-2020

السنة	رصيد ميزان المدفوعات (مليار)
2019	5.9
2020	2.5
نسبة التراجع	57

المصدر: وكالة الانباء الجزائرية <https://www.aps.dz>

نظرا لفائض في حساب (الرأسمال والعمليات المالية) يقدر ب 1.623 مليار دولار، سجل العجز الكلي لميزان مدفوعات الجزائر انخفاضا بنسبة تقارب 57 بالمئة خلال الثلاثي الاول من سنة 2020 مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة، بحيث انتقل من 5.9 مليار دولار الى 2.5 مليار دولار.

المطلب الثاني: تحليل تطور الهيكلة السلي قبل وبعد كورونا

اولا: الصادرات

الجدول رقم 03: تطور الصادرات خلال 2019-2020

السنة	البيان	الطاقة (مليار)	المواد الغذائية (مليون)	المواد المنصبة (مليون)	المواد الخام (مليون)	التجهيزات الصناعية (مليون)	السلع الاستهلاكية (مليون)	المجموع (مليار)
2019	القيمة	9.48	111.72	481.47	26.46	29.02	9.21	11.33
2020	القيمة	7.04	111.48	433.57	15.28	11.19	7.16	9.12
نسبة التراجع	النسبة	25.78	0.21	9.95	42.23	61.42	22.24	19.25

المصدر: وكالة الانباء الجزائرية <https://www.aps.dz>

شكلت المحروقات أهم المبيعات الوطنية نحو الخارج خلال الثلاثي الأول من 2020، إذ تمثل 92.40 بالمائة من الصادرات الوطنية، حيث بلغت قيمتها 7.04 مليار دولار، مقابل 9.48 مليار دولار، مسجلة بذلك تراجعاً بواقع 25.78 بالمائة.

وتظل قيمة الصادرات، خارج المحروقات ضئيلة، حيث لم تتجاوز 578.7 مليون دولار ما يعادل 7.60 بالمائة من المبيعات الجزائرية نحو الخارج خلال هذه الفترة، مقابل 658.04 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي أي بانخفاض 12.06 بالمائة.

وتشكلت الصادرات خارج المحروقات من المواد نصف المصنعة قيمة 433.57 مليون دولار مقابل 481.47 مليون دولار، متراجعة بنسبة 9.95 بالمائة وكذا المواد الغذائية بـ 111.48 مليون دولار مقابل 111.72 مليون دولار بانخفاض قدره 0.21 بالمائة والعتاد الصناعي بـ 11.19 مليون دولار مقابل 29.02 مليون دولار بانخفاض نسبته 61.42 بالمائة.

وتشكلت هذه الصادرات أيضاً من المواد الخام بقيمة 15.28 مليون دولار مقابل 26.46 مليون دولار أي بنسبة 42.23 بالمائة والمواد الاستهلاكية غير الغذائية بـ 7.16 مليون دولار مقابل 9.21 مليون دولار أي 22.24 بالمائة.

ثانياً: الواردات

الجدول رقم 04: تطور الواردات خلال 2019-2020

السنة	البيان	العتاد الصناعي (مليار)	المواد الغذائية (مليار)	المواد النصف مصنعة (مليون)	المواد الخام (مليون)	التجهيزات الفلاحية (مليون)	السلع الاستهلاكية (مليون)	الطاقة وزيوت التشحيم	المجموع (مليار)
2019	القيمة	4.11	1.57	2.90	522.18	123.64	525.95	165.56	12.9
2020	القيمة	2.68	1.44	1.94	586.80	62.35	476.87	465.46	33.11
نسبة التراجع +/-	النسبة	-34.72	-8.30	-33.24	+12.38	-49.58	-9.33	+181.14	-52.19

المصدر: وكالة الأنباء الجزائرية <https://www.aps.dz>

بلغت التكلفة الإجمالية للواردات في 2019 قيمة 12.9 مليار دولار، مقابل 33.11 مليار دولار في 2020، حيث بنسبة 52.19 بالمائة.

ويعود ذلك لتراجع خمسة منتجات من أصل سبعة من مجموعات المنتوجات التي تتضمنها شعبة الاستيراد.

حيث بلغت فاتورة العتاد الصناعي، التي تمثل أزيد من 29 بالمائة من مجموعات المنتوجات المستوردة، 68.2 مليار دولار مقابل 11.4 مليار دولار، خلال نفس الفترة من العام الماضي، مسجلة انخفاضا بواقع 72.34 بالمائة..

كما انخفضت تكاليف المواد نصف المصنعة ب 24.33 بالمائة حيث بلغت 94.1 مليار دولار، مقابل 90.2 مليار دولار.

ومس هذا التراجع كذلك فاتورة المواد الاستهلاكية غير الغذائية حيث قدرت ب 476.87 مليون دولار مقابل 525.95 مليون دولار (-9.33%).

كما شمل هذا التراجع كذلك المواد الغذائية المستوردة التي بلغت 44.1 مليار دولار مقابل 57.1 مليار دولار، لتسجل بذلك انخفاضا ب -30.8 بالمائة، وكذا واردات مواد العتاد الفلاحي التي بلغت 35.62 مليون دولار مقابل 64.123 مليون دولار بانخفاض -58.49 بالمائة.

وفي المقابل، عرفت مجموعتان من شعبة الاستيراد ارتفاعا خلال فترة المقارنة.

ويتعلق الأمر بالمواد الخام التي بلغت فاتورتها 80.586 مليون دولار مقابل 18.522 مليون دولار أي بزيادة تمثل +38.12 بالمائة وبلغت واردات مجموعة الطاقة وزيوت التشحيم (الوقود) قيمة 46.465 مليون دولار مقابل 56.165 مليون دولار أي بارتفاع بلغ +14.181 بالمائة.

المبحث الثالث: الصعوبات والافاق والحلول

سنتطرق في هذا المبحث تداعيات تأثير كورونا على ميزان المدفوعات الجزائري واقتصادها ككل، وبعدها سنبرز اهم الحلول لتفادي أو التخفيف من هذه التداعيات.

المطلب الاول: الصعوبات والآفاق

ان اول ما يمكن ملاحظته من خلال المطلب السابق ان ميزان المدفوعات يعاني من تنامي العجز، ويعود سبب ذلك الى تراجع مداخيل صادرات المحروقات، حيث قد تراجعت خلال الثلاثي الاول بنسبة 25.78%. قال الدكتور مداني لخضر "إن الاقتصاد الجزائري يعاني من آثار انخيار أسعار البترول، وتغيراتها منذ 2014، والتي تعمقت بعد الهزة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد الدولي "المقدر بانكماش بنسبة 5 بالمئة نهاية 2020"، بسبب الأزمة الصحية العالمية وتدابير الحجر الصحي" ويضيف الدكتور " هذا التأثير مس كل من مستوى ميزان المدفوعات، وبالتالي على رصيد احتياطي الصرف المقدر أن يصل إلى 50 مليار دولار نهاية 2020، وعلى مستوى عجز الخزينة العامة للدولة بنسبة 15 بالمئة من الناتج الداخلي الخام، وعلى انكماش النمو الكلي المقدر بنسبة 4,6%¹، وهو ما يعني امتلاك الجزائر لسنة واحدة من الاستيراد فقط. ويوضح الخبير المالي سي محمد انه إذا استمرت أزمة كورونا، فالجباية البترولية التي كانت متوقعة بـ2800 مليار دينار سيتم تقليصها إلى النصف، وهو ما يعني عجزا إضافيا بـ1400 مليار دينار يضاف إلى العجز الأصلي المتوقع بـ1500 مليار دينار، أي أن العجز تقريبا سيتضاعف ليصل إلى ما قيمته 2900 مليار دينار وهو ما يعادل 26 مليار دولار تقريبا².

ويعتمد الاقتصاد الجزائري في نسيجه الصناعي والاستهلاكي بدرجة رئيسية على الخارج، وتعتبر دولة الصين من بين أهم مورديه بالمواد الأولية كالحديد والألمنيوم، إضافة إلى بعض المعدات الطبية والصيدلانية، زيادة على مواد واسعة الاستهلاك، كالمواد المدرسية، والألبسة، وبعض اللوازم المنزلية، كما تعتبر المصانع الصينية المورد الرئيسي لبعض القطاعات التحويلية، حيث توفر قطع غيار الصناعات الكهربائية والكهرومنزلية والميكانيكية، على غرار الهواتف ولوازم الإعلام الآلي، وفي ظل شلل المصانع الصينية، فإن العطب في مسار بعض القطاعات في

¹ العالم العربي، خبراء يكشفون التحديات الاقتصادية التي تواجه الجزائر... وآليات الخروج منها، <https://arabic.sputniknews.com> 12:12 2021/08/05

² محمد سالم، محللون يقرأون لـ"عربي21" أثر كورونا على اقتصاد الجزائر، <https://arabi21.com> 12:12 2021/08/05

- الجزائر سيكون كبيرا، وقد تختلف التقديرات الاقتصادية للتأثير الوطني المحتمل بشكل كبير، مع خسارة هائلة في الإنتاج. في هذه الحالة، وفي ما يلي تقرير موجز عن تحليل الآثار الاقتصادية الفعلية والمحتملة للأزمة حتى الآن¹:
- قد يؤدي إلى ركود يحركه الطلب، وخاصة من قطاع الخدمات الذي يوفر في الجزائر 60 في المائة من فرص العمل، و44 في المائة من الناتج الداخلي الخام، و2.2 في المائة من القيمة المضافة. وهنا، يتوقع مراقبون تضرر قطاع الخدمات من تداعيات فيروس كورونا، الذي يعتبر ثالث قطاع رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشمل القطاع الخدمات المصرفية والسياحية والفندقة، والتأمينات، والترفيه والاتصالات وخدمات الإنترنت والمعلومات والنقل وغيرها...
 - وعلى غرار قطاع الفندقة، يشهد قطاع الوكالات السياحية صعوبات عديدة، خاصة تلك التي تنشط في السياحة الدينية على غرار الحج والعمرة، حيث قررت السعودية تعليق العمرة إلى إشعار آخر في إطار إجراءات الوقاية من تفشي وباء كورونا...
 - وفر قطاع خدمات المطاعم سوق شغل لليد العاملة، سواء المنظمة منها أو أصحاب العمل اليومي، وهي من بين القطاعات التي عرفت صدمة كبيرة نجمت عن هذا الوباء، ويجدر التذكير هنا، بأن الحكومة قررت تعليق نشاط المقاهي والمطاعم ضمن إجراءات الوقاية من انتشار الوباء.
 - ستتنخفض الإيرادات في قطاعات أخرى من الاقتصاد مما يؤدي إلى "الميزانيات المرهقة". سيؤدي هذا إلى مشكلة "الميزانيات التوأم".
 - زيادة الديون العامة لتخفيف الصدمة الخارجية والحفاظ على مستويات التوظيف.
 - وإذا نظرنا إلى حظيرة السيارات في الجزائر، خاصة وسائل النقل والشاحنات، فإن مجمل قطاع غيار السيارات مصدره الصين، وفي ظل غلق المصانع الصينية، فإن قطاع غيار السيارات في الجزائر سيعرف بدوره عجزا بشكل ملحوظ، وبموجب خبراء فإن فترة تسليم البضائع بين الجزائر وبكين، تتراوح تقريبا بين 3 إلى 4 أشهر، وهذا في ظل تراجع نشاط الموانئ في العالم.
 - التأثيرات المتوقعة على ندرة المخزون الاستراتيجي، قائمة في ظل توقف العمل في القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة، مما سيسبب غلاء الأسعار.

¹ العبيسي علي، تجانية حمزة، تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19): الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، سبتمبر 2020، ص ص 95-96.

المطلب الثاني: الحلول

- اتخذت الجزائر سلسلة من الاجراءات للحد من آثار جائحة كورونا على الاقتصادي الوطني، وعلى ميزان المدفوعات خاصة، حيث تم الاعلان عن "حزمة من الاجراءات للتطبيق الفوري"، ومن بينها¹:
- تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار وتقليص نفقات ميزانية التسيير ب 30 في المئة دون المساس بأعباء الرواتب؛
 - التوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية مما سيوفر للجزائر حوالي سبعة مليارات دولار؛
 - تكليف الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليارات دولار قصد الحفاظ على احتياطي الصرف؛
 - عدم المس بالنفقات المرتبطة بقطاع الصحة وتدعيم وسائل محاربة تفشي وباء كورونا، أو بـ"النفقات المرتبطة بقطاع التربية"؛
 - زيادة إنتاج الأسمدة إلى أعلى مستوى وتعزيز خدمات النقل البحري للمحروقات على المستوى الدولي ودراسة إمكانية تصدير الكهرباء إلى بعض دول الجوار؛
 - تسهيل منح القروض والتركيز على الرقمنة والمنتجات المبتكرة" من أجل تحقيق "مزيد من الإدماج المالي"؛
 - اعفاء الشركات من أقساط القروض إلى 2021 لمواجهة كورونا²؛
 - تقديم التسهيلات الجمركية والضريبية حيث اعلنت المديرية العامة للضرائب في 17 مارس 2020 عن تأجيل تقديم الاقرارات ودفع الرسوم والضرائب، كإجراء استثنائي لا يترتب عنه اي عقوبة تأخير؛
 - تسهيل اجراءات جمركة المواد الغذائية المستوردة، مع تسريع في الاجراءات المصرفية المرتبطة بها تمشيا مع الحالة الاستثنائية التي يعيشها الوطن.
 - بتاريخ 23 مارس 2020 صدر امر لمصالح الجمارك بتخفيف اجراءات جمركة التجهيزات الطبية والمنتجات الصحية المخصصة لمحاربة فيروس كورونا من خلال تخصيص رواق احضر.
 - أعلن بنك الجزائر عن مجموعة إجراءات تهدف إلى احتواء تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد منها ما يلي¹:

¹ عربية سكاى نيوز، الجزائر تتخذ تدابير اقتصادية "فورية" لمواجهة تدهور النفط، <https://www.skynewsarabia.com> 2020/05/08 15:58.

² حمزة كحال، الجزائر تعفي الشركات من أقساط القروض إلى 2021 لمواجهة كورونا <https://www.alaraby.co.uk> 2020/05/08 16:00.

-قررت لجنة عمليات السياسة النقدية تخفيض معدل الاحتياطات الإجمالية من 10% إلى 8% وتخفيض المعدل التوجيهي لبنك الجزائر ب 25 نقطة على أساس (0.25 %) لتثبيته عند 3.25% ابتداء من 15 مارس 2020. ويهدف هذا القرار إلى تحرير هوامش إضافية للسيولة بالنسبة للنظام البنكي ما من شأنه أن يوفر للبنوك والمؤسسات المالية وسائل دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة.

-أصدر بنك الجزائر تعليمة رقم 05-2020 مؤرخة في 6 أفريل 2020 متعلقة بالإجراءات الاستثنائية التخفيف بعض الاحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وهذا من أجل السماح برفع القدرة التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية، من جملة التدابير المتخذة، تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد 19؛ مع مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تي القروض أو إعادة جدولتها؛ وتخفيض الحد الأدنى المعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة؛ وكذا اعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة.

-بتاريخ 29/04/2020 قررت لجنة عمليات السياسة النقدية تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية ب 25 نقطة أساس (0.25 %) لتثبيته عند 3% بدلا من 3.25 %؛ وتخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية من 8% إلى 6% من أجل تحرير مبلغ إضافي هام للسيولة؛ إضافة إلى رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض من 90% إلى 95 % (مدة الاستحقاقات المتبقية أقل من سنة)؛ ومن 80% إلى 90% (مدة الاستحقاقات المتبقية من سنة إلى 05 سنوات)؛ ومن 70% إلى 85% (مدة الاستحقاقات المتبقية أكبر من أو يساوي 05 سنوات).

¹ سيداعمر زهرة، بللعماء أسماء، قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر - الآثار والاجراءات، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، جامعة احمد دراية، ادرا، مجلد 04، عدد 02، 2020، ص 153.

ملخص الفصل

من خلال هذا الفصل الذي تطرقنا فيه عن اثر ازمة كورونا على ميزان المدفوعات الجزائري يمكن القول ان جائحة كورونا لم تحصر بعد حجم الخسائر النهائية التي تكبدها الاقتصادي الوطني بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة وما يتطلب من رصد من اموال لمواجهة تداعياتها على مستوى الاقتصادي والاجتماعي واهم سبب لهذه التداعيات هو الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات.

خاتمة

خاتمة

تسببت جائحة كورونا في حدوث اضطراب كبير للاقتصاد العالمي، كذلك الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي شهد آثارا وتداعيات اقتصادية تمثلت في إصابة قطاعات مهمة بالشلل التام مثل قطاع السياحة والطيران، إلى جانب توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية وإغلاق الأسواق الشعبية الأسبوعية وإغلاق المقاهي والمطاعم، وكذا آثار اجتماعية كتجميد نشاط مؤسسات المجتمع المدني، وفقدان عدد كبير من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص لمصدر دخلهم، مما أثر على مختلف مناحي حياة المواطن الجزائري.

ومن خلال دراستنا لأثر كورونا على ميزان المدفوعات الجزائري، سوف تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتي على أساسها سوف يتم إثبات صحة أو خطأ الفرضيات ومن ثم الإجابة على إشكالية الموضوع وتساؤلاته الفرعية وعرض أهم التوصيات وآفاق البحث.

1- نتائج اختبار الفرضيات

وانطلاقا من محتوى الدراسة التي وضحتها الجانب النظري والتطبيقي يتجلى تأكيد الفرضيات التي تم وضعها:

الفرضية الأولى: يوجد اثر سلبي لازمة كورونا على قطاع المحروقات بالجزائر.

تم تأكيد هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني، حيث لاحظنا ان إيرادات النفط والغاز يشكلوا 94 بالمئة من اجمالي دخل صادرات الجزائر، ومن المتوقع ان يتسبب انحسار سوق النفط العالمي جراء ازمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبتروال والغاز مما يؤدي ذلك الى التأثير سلبا على قطاع المحروقات.

الفرضية الثانية: يوجد اثر سلبي لازمة كورونا على رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات

تم تأكيد هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني، حيث لاحظنا تراجع رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال ازمة كورونا بنسبة 57 بالمئة، وهذا بسبب ازمة كورونا.

الفرضية الثالثة: يوجد اثر سلبي لازمة كورونا على الهيكل السلعي لميزان المدفوعات.

تم تأكيد هذه الفرضية، فيما ان لازمة كورونا تأثير سلبي على قطاع المحروقات ورصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات فسيكون للهيكل السلعي لميزان المدفوعات أثر سلبي كذلك.

2-نتائج الدراسة

- ان الاقتصادي مبني على الانسان، واذا كان الانسان هو المتضرر من فيروس كورونا فسيضرر بالتالي الاقتصاد، فأزمة فيروس الكورونا أزمة انسانية تنعكس على القطاع الاقتصادي الحقيقي الذي يؤثر بالتالي على القطاع المالي.
- تأثر الاقتصادي الجزائري بالتداعيات التي أفرزتها جائحة كورونا، والاهتزازات التي تشهدها أسواق النفط في الآونة الاخيرة، على اعتبار انه مصدر الدخل الوحيد للبلاد؛
- ادى فيروس كورونا الى عرقلة الانتاج والامداد والنقل الجوي، واضعف الطلب وعزل الدولة ووضعها تحت الحجر الصحي، واصاب قطاعات المال والطيران والنقل والسياحة بخسائر فادحة وهذا مما ادى الى تدني ميزان المدفوعات؛
- ادت ضغوط تقييد التجارة الدولية لاختناقات انتاجية واستهلاكية كبيرة في الاقتصادي الجزائري، فاناجيا ستتأثر الصناعة المحلية بانخفاض توريدات السلع الوسيطة والانتاجية وقطع الغيار، وستتوقف معها برامج الصيانة وصناعات التجميع الغالبة على الصناعة التحويلية الجزائرية، ما سينعكس جميعه على تدهور القدرة الإنتاجية، بشكل قد يعمق مشكلات عرض السلع المحلية، الذي سينخفض ابتداء من خلال رافد العنصر الاستهلاكي من الواردات التي ستقل بسبب تقييد التجارة الدولية، ما سيؤدي جميعه لرفع الأسعار، وتوليد قدر من البطالة بسبب ركود القوى الإنتاجية؛
- ارتفاع مفاجئ في الطلب على المنتجات الغذائية نتيجة انتشار جائحة كورونا، ومع انخفاض الطلب على المنتجات المصنعة شكل ذلك خللا في استقرار السلع والخدمات، وتباطؤ عام في النشاط الانتاجي مع انخفاض مستويات الدخل الوطني؛
- شملت الاجراءات الاحترازية التي قامت بها الحكومة الجزائرية تقديم الدعم المالي من اجل مجابهة اثار جائحة كورونا، وتم تعزيز ذلك من خلال خفض اسعار الفائدة التي اعلن عنها بنك الجزائر، اضافة الى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بهدف زيادة حجم التمويل المصرفي للقطاع الخاص؛
- كان تأثير جائحة كورونا شديد بشكل خاص على الجزائر بسبب عدم كفاية البنية التحتية الطبية، إلى جانب الإفراط في الاعتماد على قطاع المحروقات، وعلى الرغم من أن معظم التداعيات الاقتصادية السلبية كانت بسبب الإجراءات والتدابير الاحترازية إلا أن مكافحة الفيروس ومحاصرته ومنع انتشاره هو أهم بكثير من التداعيات الاقتصادية المحتملة، والحفاظ على الإنسان كونه رأس المال الاجتماعي هو الأساس.

3-التوصيات

يمكن عرض بعض التوصيات والتي من شأنها تدعم الدراسة في النقاط التالية:

- انشاء صندوق مالي وبشري لادارة الازمات، يوفر سبل النجاة ويقلل من تأثير أي أزمات حال حدوثها؛
- ضرورة ضمان استدامة الموارد المالية على المدى الطويل، بعيدا عن عائدات النفط؛
- ضرورة الذهاب إلى مقارنة اقتصادية شاملة تنهي خيار الربيع النفطي، يتوجب إصلاحات سياسية شاملة قبل ذلك، ومن غير المعقول التوجه إلى رؤية اقتصادية جديدة بآليات ووجوه قديمة لا تحوز أي مصداقية في الشارع، وأن الفساد المستشري لا يمكن القضاء عليه أو حتى التقليص من حدته بالمنظومة القائمة؛
- تنمية وتحديث قطاع الفلاحة كاستراتيجية لتوفير الأمن الغذائي وما يفره من مناصب شغل وأيضا كأحد روافد التصدير كالاستثمار في إنتاج البواكر مما يحقق لها ميزة تنافسية؛
- ضرورة الانتقال بالاقتصادي الجزائري من التبعية للربيع الى اقتصاد التنوع.

4-آفاق الدراسة

- بعد عرضنا لموضوع البحث والنتائج واقتراحنا للتوصيات التي نراها مفيدة، طرأت لنا نقاط أخرى ما زالت مجهولة ويمكن أن تكون موضوعات بحوث أخرى وإشكاليات تنتظر المعالجة وهي:
- أثر أزمة كورونا على قطاع السياحة بالجزائر؛
 - تداعيات أزمة كورونا على اسعار البترول؛
 - انعكاسات جائحة كورونا على القطاع الصحي بالجزائر.



المراجع والمصادر

I-المراجع العربية

1-الكتب

- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2005.
 - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، مصر، 2000
 - محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1993.
 - موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.
- 2- الرسائل والمذكرات الجامعية
- الأشهب عبد الكريم، زيدان وليد، واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر والسعودية للفترة الممتدة 2005-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2017.
 - أمال باب، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2017، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018/2017.
 - باحا خدة، جمعاوي مبروكة، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر من 1990 الى 2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017/2016.
 - بن جودي جمعة، اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1995/2009، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص ادارة الاعمال والتجارة الدولية، جامعة المسيلة، 2012/2011.
 - بن حمودة فاطمة الزهراء، اثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر 3، 2012.
 - جميات عادل، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 2000-2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018.

- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
- سياح عبد الله، قرافي عثمان، واقع تصدير للمنتجات الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة احمد دراية ادار، 2017/2016.
- عقبي لخضر، ميزان المدفوعات وأثاره على التجارة الخارجية دراسة حالة بلدان المغرب العربي من 1990 الى 2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص مالية وادارة اعمال، جامعة وهران، 2011/2010.
- قنات مفيدة، جعريط ابتسام، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016/2015.
- قنات مفيدة، جعريط ابتسام، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016/2015.
- مهدي الجليلي، الاختلال في ميزان المدفوعات الأسباب وآليات المعالجة - دراسة حالة الجزائر للفترة من 2008 الى 2017، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2019/2018.
- نوفل بعلول، اثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائر دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2018/2017.

3-المقالات والمجلات العلمية

- بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والاسواق، جامعة عبد الحميد ابن بادس، مستغانم، المجلد 3، العدد 2، 2016.

- بن يوسف نوة، اثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012، مجلة البحوث الاقتصادية وادارية، العدد السادس عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2014.
- حسن سلمان خليفة البيضاوي، كورونا (كوفيد 19) بين الحروب البيولوجية والحروب الاقتصادية، مجلة حمورابي، العراق، العدد 33-34، السنة الثامنة، شتاء-ربيع، 2020.
- خالد فيحان رجا الدليمي، علي احمد درج الدليمي، العلاقة التبادلية بين المتغيرات النقدية وميزان المدفوعات في العراق للمدة 2004-2018، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 16، العدد 50، 2020.
- سيدامر زهرة، بللعا أسماء، قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر - الآثار والاجراءات، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، جامعة احمد دراية، ادار، مجلد 04، عدد 02، 2020.
- ضحى سعد عبيد، هبة علي حسين، ازمة التعامل مع جائحة كورونا العراق نموذجا، مجلة حمورابي، العراق، العدد 33-34، السنة الثامنة، شتاء-ربيع، 2020.
- طوال هبة وآخرون، سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 2، العدد 2، 31 ديسمبر 2019.
- عبد الله خضر عبطان السبعوي، اثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات-ايران نموذجا للمدة 1990-2011، مركز الدراسات الاقليمية، دراسات اقليمية، العراق، المجلد 10، العدد 33.
- العبسي علي، تجانية حمزة، تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19): الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، سبتمبر 2020.
- محمد بوبوش، تداعيات ازمة كورونا على مستقبل قضايا النظام الدولي، مجلة حمورابي، العراق، العدد 33-34، السنة الثامنة، شتاء-ربيع، 2020.
- ناصري نفيسة، اثر تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة على ارصدة ميزان المدفوعات لعينة من دول MENA، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، المجلد الخامس، العدد 3، ديسمبر 2019.

- نعمان منذر يونس وآخرون، البعد المالي والتنموي لمستقبل الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 12 العدد 52 جزء 3، 2020.
 - نعيم بوعموشة، فيروس كورونا (كوفيد 19) في الجزائر -دراسة تحليلية-، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عمار ثليجي الاغواط، المجلد 2، العدد 2، جوان 2020.
 - هاني عبد اللطيف، تقرير آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، قناة الجزائر، قطر، 24 مارس 2020.
 - الياس الشاهد، الحاج العربي منصور، دراسة العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2017 باستخدام نماذج اشعة الانحدار الذاتي VAR، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، المجلد 87، العدد 1.
- 4-مواقع الانترنت

- CORONAVIRUS, <https://www.who.int/>
- «فاقت أسوأ التوقعات»... المعاناة النفسية جراء «كورونا» أكبر من الوباء، <https://aawsat.com/>
- الأثر النفسي لفيروس كورونا على المصابين به، <https://www.ammonnews.net>
- حمزة كحال، الجزائر تعفي الشركات من أقساط القروض إلى 2021 لمواجهة كورونا <https://www.alaraby.co.uk>
- خبير: فيروس كورونا أظهر هشاشة الاقتصاد العالمي، <https://www.elwatannews.com/>
- العالم العربي، خبراء يكشفون التحديات الاقتصادية التي تواجه الجزائر... وآليات الخروج منها، <https://arabic.sputniknews.com>
- عربية سكاى نيوز، الجزائر تتخذ تدابير اقتصادية "فورية" لمواجهة تدهور النفط، <https://www.skynewsarabia.com>
- فيروس كورونا: <https://ar.wikipedia.org>
- فيروس كورونا: كيف نتعافى من الصدمة النفسية الجماعية الناجمة عن كوفيد-19؟، <https://www.bbc.com>

- ما يجب أن تعرفه عن مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)،

<https://www.chla.org/>

- محمد سالم، محللون يقرأون لـ"عربي21" أثر كورونا على اقتصاد الجزائر، <https://arabi21.com>

II-المراجع الاجنبية

- Ghufraan Hatem Akwan AL-Juboori, **The Analysis of the Relationship between the Public Budget and the Balance of Payment in Iraq for the period (1991 to 2008)**, AL-Anbar University journal of Economic and Administration Sciences, Iraq, V 4, N 8, 2012.